



مكتبة ابن عباس / ١٤٩

مخطوطة

جواهر الأفكار على كتاب مختصر المنار

ملاحظات

استكتبه عبد الحفيظ عثمان القاري

سكول

أصول فقه

١٦٢٩

أصول فقه

جواهر الأفكار

البائسي

مكتبة ابن الجلس

جواهر الأفكار على كتاب مختصر النصار
للعلامة الشيخ منصور بن أبي الخير
البائسي الحنفى غفر له
وقعه به المسلمون
أما

استكنه العتق الى رحمة الملك
القارى عبد الحفيظ بن عتقات
غفر الله له ورسول عتقات
وبلغه في العلم
عظيمه ورحمته
أمن الله

فان ثم اعلان اصول الفقه لهدى اضافي اي حدى حيث المعنى الاضافي فالاصول لغة ما يتوقف عليه غيره واصطلاحاً اي بحسب ما اتفق عليه القوم الرابع والمستصحب والقاعدة والادلة فان اشرار المخطئ يصرح ان لفظة الاصل اذا اتي بها كالفقه بان يقولوا اصول الفقه فالراد دليله والفقه علم متفرع على باري الاصول من المسائل الكلام مستفاد من الشريعة وبيان ما لا بد من كل طريقة موضوعية بوضع الهي عن نبي من الانبياء واما ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة وادلة واما القياس حيث انه علم فعمل مخصوص مع قطع النظر عن كونها اضافية وبيان معاني اجزاء لغة فهو علم يتوقف على ما يتوصل بها الى استنباط الفقهية اي استنباط الحكم من الاصولية ويتوصل بها الى استخراجها على غلط وتتم الاول اهي من هاشم نور الانوار الطبع الهندي **وعاينته** وعنايته علم اصول الفقه مع فقه الاحكام الشرعية عن الادلة وهي ظهور بالعادة الابدنية وموضوع الادلة الاربعة اجمالاً اي من حيث الاجمال لا من حيث التفصيل بحسب خصوص اية اية فانه من وظايف التفسير اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم نحمد الله جل ثناؤه على الآله منها ما فهم من الخاص والعام والمشارك والمؤلف والظاهر والنقص والمفتر والمحكم ونصل ونسلم على سيد الرسل محمد المؤيد بغايات العجايز صريحاً وكناية وحقيقة وجزاً وعلى آله واصحابه الغايزين منه بكل رضا عباد وديالة واشار وافتضا وبعد فيقول المضطر الى عفوية الغنى الى الخير البليسي الحنفى **هذا** شرح لطيف وضعته على مختصر كتاب المنار للعلامة طاهر بن حبيب الحلبي على وجه الاختصار والبصاف فوايده ويتمثلته وشواهده ويجمع مهمات هذه الفن مع كمال التحري والوضوح ويكشف مغلفات كثير من مباحث متون الشروح تكاد معانيه خلال سطوره بحسن بيان اللفظ ان تشكها وبرما قلت قال **الشارح** راد يد العلامة قاسم ابن فطويفاً شارحه قبل وسميته جواهر الافكار على مختصر كتاب المنار والله امال ان ينفع به كاصله وان يرجوا المسلمين بمشبهه وفضله امه

حق علم من حاول علماً ان يتصور مجده ورسوله وان يعرف موضوعه وغايته

قد نقلت هذه النسخة من نسخة شيخنا استاد الاسانده في مكتبات المطبوع في دار الكتب في بغداد في شهر ربيع الثاني سنة 1344 هـ

ثانيه واستعماده ليكون على بصيرة في طلبه فداصول الفقه بالقواعد التي يتوصل بمعرفة الاستنباط الفقه ويقال على القواعد نفسها لان اسم كل علم يصح ان يقال لا دراك ولتعلقاته وموضوعه الديل السمع الكلي من حيث يوصل العلم باحواله الى قدر اثبات الاحكام لا فعال المكلفين اخذ من شخصياته وغايته معرفة الاحكام وهو واجبه واستعماده من الكلام والعبية والاحكام الشرعية من جملة تصور هالاً من جهة الحكم

بسم الله رحمه الله اصول الشرع الاصول جمع اصول وهو ما يبنى عليه غير مزج حيث يتبنى عليه والمراد به هنا المشروع كالضرر بمعنى المضروب كما رجه صاحب التلويح والحد من شارح المغني وخزير مصنف الاصل في شرحه لان المتبادر من اضافة الاصول الى الشرع ان يكون ذلك الشيء فرعاً والمراد به الاحكام الشرعية بمعنى المحكوم به كالجواب والحرمة فمجرد دفع للفقه والفقه التصديق بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من ادلتها هذا قول الاصول الشرع مثلاً **والسنة** والكتاب والجماع الامة والقياس وقيل كلامها على ما بعده لتوقف حجة عليه والمراد بالقياس الشرعي دون الان اطلاق فهم لا ينصرف الاله ولا يرد على الاخصار في الاربعة شريعة من قبلنا لانها تابعة للكتاب والسنة ولائها والمقتضية لانها تابعة للسنة ولا التعامل لانها تابعة للجماع ولا التحري واستصحاب الحال لانها تابعة للقياس ثم شرع في نشر الاربعة مرتباً بعدتها كذلك فقال

اما الكتاب اي السابق وهو لغة اسم للمكتوب غلب في العرف الشرع على القرآن الكريم كما غلب في عرف العربية على كتاب سيبويه فيعلم بالغلبة مقارن لانه فلا تكون للتعهد كما زعم ابن مالك **فالكتاب** هو لغة مصدر بمعنى القراءة غلب في العرف العام على المجمع المعين من كلامه تعالى المقر على السنة عبادته وهو في هذا المعنى اسم من لفظ الكتاب فلذا جعل تعريفاً لفظياً له وما في الكلام تعريف معنوي للقرآن وتميز له عما يشبهه به لان القرآن مع ما بعده تعريف للكتاب فيلزم ذكر الحدود في الحد ولا ان مصدر بمعنى المقر ويشمل كلام الله تعالى وغيره

في اصول الفقه لا بد من بيان ما لا بد من كل طريقة موضوعية بوضع الهي عن نبي من الانبياء واما ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة وادلة واما القياس حيث انه علم فعمل مخصوص مع قطع النظر عن كونها اضافية وبيان معاني اجزاء لغة فهو علم يتوقف على ما يتوصل بها الى استنباط الفقهية اي استنباط الحكم من الاصولية ويتوصل بها الى استخراجها على غلط وتتم الاول اهي من هاشم نور الانوار الطبع الهندي

بقي ان يذكر معنى اسم المفعول والمفعول به في كل فعل من الافعال في هذا العلم والاصول

واخر القياس لانها كانت الثلاثة موجبة للاحكام قطعاً ولا تتوقف في اثبات الاحكام على شيء تقدمت على القياس الذي يستوقف في اثبات الحكم على المقيس عليه اهـ تحقيق في منه

في اصول الفقه لا بد من بيان ما لا بد من كل طريقة موضوعية بوضع الهي عن نبي من الانبياء واما ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة وادلة واما القياس حيث انه علم فعمل مخصوص مع قطع النظر عن كونها اضافية وبيان معاني اجزاء لغة فهو علم يتوقف على ما يتوصل بها الى استنباط الفقهية اي استنباط الحكم من الاصولية ويتوصل بها الى استخراجها على غلط وتتم الاول اهي من هاشم نور الانوار الطبع الهندي

4

انظروا

٨ كالخرفان قال العلامة ابن عبد القادر بن
 تومار وضع الأنظار جعله ابن المعاني من المعاني مع
 قصد ان يصح تعاطا مع ضووعه لعدم قصد
 العلوم على هذه التقاطع اى ام منه سائر
 الخرف الاول الى التو
 ٩ وفيه اربعة اقسام الاول ان يكون
 معلوما بغيرنا وله الذات والاعتبار
 معلوما من حيث الصفات لا بغيرنا وفيه اقسام
 من حيث الرتبة المطلقة من غير اعتبار
 جعلنا اسمها ذات موقوفة وان اعتدلت
 تكون اسمها ذات موقوفة ام لا
 فيه من هذه الوجه وان اعتدلت
 تكون كافيه او موقوفة ام لا
 تكون كافيه

A

العزم

ازافہ کی صفحہ

اذ قرن بالصيغة ذكر العدد في الأيقاع يكون الوقوع بلفظ العدد
 لا بالصيغة حتى لو قال طلقك ثلاثا وواحدة فانت قبل ذكر العدد
 لم يقع شئ ولما فرغ من بيان موجب الأمر وعدم احتمال شرع في
 بيان أنواع ذلك الموجب فقال وحكمه بالقسمة الأولية **فإن**
 أحدهما **أ** أو هو قار الإيجاب وتسلية بمعنى إخراجها من العدم إلى الوجود
 لأنه المراد به أفعال الجوارح لا ما في الذمة ومنه نفس الوجوب لأنه بالتسليم
 لا بالأمر وخرج بقيد الواجب القضا لأنه مثل الواجب والنفل لأنه
 لا ينصف بأداء ولا قضاء وأما إذا شرع فيه ثم أفسده فقد صار واجبا
 فيقضى والمراد بالواجب للأمر ليس الواجب القطعي والظني ولم يعتبر
 التقيد بالوقت لعدم أداء الزكاة والأمانات والمذرة والكفارات مما
 ليس بموقت فإن قلت يخرج من التعريف ما وجب بخبر نحو والله أعلم
 حج البيت وما وجب بالنذر قلت إن مثل هذه الخبر في معنى الأمر
 ثبت بالنذر نفس الوجوب ووجوب أدائه بالأمر لقوله تعالى وأوفوا
 بالعقود وقوله صلى الله عليه وسلم أوف بنذرنا **والثاني** **قضا**
وتسليم أي مثل الواجب به أي بالأمر الذي وجب به الأداء فإن
 قيل تسليم أفعال الجوارح وهي أعراض غير متصور قلنا لها حكم الجوارح
 شرعا ولهذا توصف بالبقاء وأعلم أن كون القضاء تسليم مثل الواجب
 أغايبه على القول بأن القضاء لم يجب بالأمر الأول وأما وجب بأمره
 لأنه حينئذ مثله لأعينه وأما على الصحيح فالقضاء فعل الواجب أيضا
 لكن الأداء فعله في وقته والقضاء فعله بعد كذا في التجهيز **وبما**
دل أي الأداء والقضاء فيقال هذا ممكن هذا **إحراز**
 أي شرعا فيحتاج إلى قرينة نحو قوله عز وجل فإذا قضيتُم مناسككم
 فإذا قضيتُم الصلاة أي أديتم وأديت ونحو أدت الدين أي قضيت
 لأن أداء حقيقة الدين محال والجامع ما في كل منهما من التسليم واستقام
 الواجب وقيد الجواز بالشرع لأن القضاء لغة حقيقة في تسليم المثل
 والعين **وإذا كان** أي الأداء والقضاء **بنتهما** فيؤدي القضاء بنته
 الأداء وبالعكس مجازا شرعا أيضا كما يقال نويت أن أؤدي ظهر الأسر
 وإن أفضي ظهر اليوم وكان عيا المصرا أن يؤخر قوله مجازا إلى هنا وقوله

ذکر

وَقَو

في الصحيح احتراز عن قول فخر الإسلام أنه يسمى الأداء وقضاء
 من غير قرينة ويحيى الأداء والقضاء بسبب واحد وهو الأمر الذي
 وجب به الأداء عند الجمهور وهو الخيار وقال العراقيون من مشايخنا
 يجب القضاء بنقض مقصود غير الأمر الذي وجب به الأداء فمضى
 وجب القضاء بقوله فعدة من أيام أخر وفي الصلاة وجب بقوله
 صل الله عليه وسلم من نسي صلاته فليصلها إذا ذكرها متفق عليه
 والجمهور أن المستحق لا يسقط عن المستحق عليه الإيساق من
 له الحق أو تسليم المستحق ولم يوجد واحد منها في مضمونا عليه
 وسقط فضل الوقت للغير وهذه النصوص لطالب تفرغ النسبة على
 وجب بالأمر وتعرف أن الواجب لم يسقط قبل وتظهر مرة القضاء
 في القيام المندور والعين كمن نذر صوم الخمس مثلاً ولم يصم فأن
 قضاءه عند المحققين بالأمر الذي وجب أدائه وغير واجب عند
 العراقيين لعدم ورود نص فيه وهذا إذا فات المندور فمض
 أو نحو وأما إذا فوتر بحج القضاء اتفاقاً وقال أبو اليسر
 الفوات والتفويت سواء عندهم أيضاً فعل هذا إنما تظهر فائدة
 في أسناد وجوب القضاء بما إذا فالجمهور بالأمر الأول وهم مطالبون
 بالأمر الجهد بكما لنقض الصوم والصلاة والفوت والتفويت في المندور
 وعلى خلاف القضاء اتفاقاً وأنواع الأداء ثلاثة كاملة هو يؤدي
 كاشع أي جميع الأوصاف المشروعة من الواجبة والتسليم وكذلك
 كاداء الصلاة بجماعة في المكتوبات والوتر في رمضان والتراويح ولابد
 أن تكون كل صلاة بجماعة ليكون أداء كاملاً وإذا ذكر الأداء وفتر
 بالمؤدي لأن فعل الفعل لا وجود له في الوجود فتأمل وقاصر أي
 وأداء قاصر وهو الناقص بصفته التي قد منها كصلاة المنفردة
 لفوات المكل هو الجماعة في التوضيح والمسبوق منفرد يعني فيكون
 أدائه قاصر لكن اختلف في محل قصوره فقيل أنه فيما سبق به
 فقط وقيل القاصر إذا كان أو شبيهه بالقضاء أي إذا شبيهه بالقضاء
 كفعل اللاحق وهو أدرك أول صلاة الأمام فأنه البا في بعده ففعله
 أداء باعتبار فوات ما التزمه مع الأمام لأنه يقضيه بمثله لا بعينه

لعدم كونه

قضاء بغيره

قوله والتفويت أي أعلم أن التفويت إنما
 بوجوب القضاء عنه لأنه بشرط نص
 مقصود وكأنه إذا فوتر فقد التزم
 قصه المندور فأنشأ وألزم قضاء المندور
 قصه فعله إذا فوتر فأنشأ التفويت بأن
 مرضه أوجب في الشهر الحرام وصومه أو أغنى
 عليه في اليوم المندور فيه الصلاة بجماعة
 لا يقضى عنه من عدم النص المقصود بجماعة
 أو دلالة فيظهر خلاف ما كشف البزوري

ثلاثة

في الصحيح احتراز عن قول فخر الإسلام أنه يسمى الأداء وقضاء
 من غير قرينة ويحيى الأداء والقضاء بسبب واحد وهو الأمر الذي
 وجب به الأداء عند الجمهور وهو الخيار وقال العراقيون من مشايخنا
 يجب القضاء بنقض مقصود غير الأمر الذي وجب به الأداء فمضى
 وجب القضاء بقوله فعدة من أيام أخر وفي الصلاة وجب بقوله
 صل الله عليه وسلم من نسي صلاته فليصلها إذا ذكرها متفق عليه
 والجمهور أن المستحق لا يسقط عن المستحق عليه الإيساق من
 له الحق أو تسليم المستحق ولم يوجد واحد منها في مضمونا عليه
 وسقط فضل الوقت للغير وهذه النصوص لطالب تفرغ النسبة على
 وجب بالأمر وتعرف أن الواجب لم يسقط قبل وتظهر مرة القضاء
 في القيام المندور والعين كمن نذر صوم الخمس مثلاً ولم يصم فأن
 قضاءه عند المحققين بالأمر الذي وجب أدائه وغير واجب عند
 العراقيين لعدم ورود نص فيه وهذا إذا فات المندور فمض
 أو نحو وأما إذا فوتر بحج القضاء اتفاقاً وقال أبو اليسر
 الفوات والتفويت سواء عندهم أيضاً فعل هذا إنما تظهر فائدة
 في أسناد وجوب القضاء بما إذا فالجمهور بالأمر الأول وهم مطالبون
 بالأمر الجهد بكما لنقض الصوم والصلاة والفوت والتفويت في المندور
 وعلى خلاف القضاء اتفاقاً وأنواع الأداء ثلاثة كاملة هو يؤدي
 كاشع أي جميع الأوصاف المشروعة من الواجبة والتسليم وكذلك
 كاداء الصلاة بجماعة في المكتوبات والوتر في رمضان والتراويح ولابد
 أن تكون كل صلاة بجماعة ليكون أداء كاملاً وإذا ذكر الأداء وفتر
 بالمؤدي لأن فعل الفعل لا وجود له في الوجود فتأمل وقاصر أي
 وأداء قاصر وهو الناقص بصفته التي قد منها كصلاة المنفردة
 لفوات المكل هو الجماعة في التوضيح والمسبوق منفرد يعني فيكون
 أدائه قاصر لكن اختلف في محل قصوره فقيل أنه فيما سبق به
 فقط وقيل القاصر إذا كان أو شبيهه بالقضاء أي إذا شبيهه بالقضاء
 كفعل اللاحق وهو أدرك أول صلاة الأمام فأنه البا في بعده ففعله
 أداء باعتبار فوات ما التزمه مع الأمام لأنه يقضيه بمثله لا بعينه

لعدم كونه خلفه حقيقة فكان شبيهاً بالقضاء وفي حقوق كمال
 ودعين الغصوب على الوجه الذي وقع عليه الغصب وتسليم البيع
 إلى المشتري على الوصف الذي وقع العقد أداء كامل ورد كعبد
 المغصوب بعد جنابة جناها عند الغاصب وتسليم البيع مشق
 بالجنابة أداء قاصر وتسليم عبد كان تزوجها عليه ولم يكن في ملكه
 وقت التزويج ثم اشتراه فتسليمه أداء من حيث أنه كسبي شبيه
 بالقضاء من حيث أن تبدل المالك بغيره يجب تبدل العين حكمها
 في القضاء كالأداء قضاء على معقول أي يفطر العقل عن أدراك
 المماثلة بينه وبين الغائب لا أنه ينفيها كقضاء الصوم بالقدية عند
 العين المستدأمة كإخاء الشيخ الفاني فإنه لا مماثلة تدرك بين الصوم
 والقدية لا صورة ولا معنى أقاصوم فلأن الصوم أمساك والقدية
 إعطاء وأما معنى فلا أن معنى الصوم انقضاء النفس بالأمساك ومعنى
 القدية تنقيص المال وأعلم أن القدية إنما تكون خلفاً
 عن صوم هو أصل بنفسه كقضاء رمضان والمندور المعق
 أقاصوم الكفارات فلا تكون بدله عنه في حق الشيخ الفاني أيضاً وقضاء
 بمعنى الأداء كمن أدرك الأمام ركعاً في صلاة العيد وخاف أن
 يرفع الأمام رأسه لو اشتغل بالتكبيرات قائماً فإنه يكبر للافتتاح
 ثم يكبر تكبيرات العيد في الركوع عند أي خنيعة وحج فاذ رفع الأ
 رأسه سقط عنه ما بقى من التكبيرات فقد بما المتابعة أقال كونه قضا
 فلأن التكبيرات فأتت عن موضعها وهو القيام وأما كونه بمعنى
 الأداء فلأن للركوع شبيهاً بالقيام الاستواء النصف الأسفل ولا
 فناء غير مانع لأن قيام بعض الناس هكذا ويجوز أن مدرك
 الأمام في الركوع مدرك لتلك الركعة قال أبو يوسف
 لا يكبر تكبيرات العيد من أدرك الأمام في الركوع هل قد مدرك
 الأمام أم لا يسمى الأمام عن التكبيرات فمضى ثم ذكر فأنه لا يأتيها
 في الركوع بل يعود إلى القيام اتفاقاً ولو كان رجوا أدراك الأمام
 في الركوع لوات بالتكبيرات قائماً فإنه يأتي بها قائماً اتفاقاً وفي حقوق
 العباد ضمان المغصوب المثل بمثله قضاء بمثل معقول لأن مثله

كالصلوة للصلاة والصوم
 للصوم أو قضاء بمثل معقول
 كالتسليم

لأنه يدل على غيره والكبد
 لا يكون له بدل كما في فتح القدير
 أم أن يجزم أنه من سلمه

حقيقة

لأنه قادر على حقيقة الأداء
 فلا يعمل بشبهه حتى لو كانت
 المسبوق برجوا أدراك الأمام
 في الركوع فما ذكره في شرح
 الأصل أم أنه سلمه

الصحة لا الحلال فقد صرح في البدائع بالصحة والحكمة ولا يتعين
 بعض اجزاء الوقت للسببية بتعيين العبد نصا بان يقول عشت من
 السببية او قصد بان ينوي ذلك اذ ليس له وضع الشرائع فلو عين
 ثم اذنى قبله او بعد جان او بالادب فانه يتعين سببا حقيقيا في وصف
 فعله **كالحائض** اني كان الحائض في البمين مخيرة الكفار بين اطعام عشرة
 مساكين او كسوتهم او تحرير رقيقين احدها نصا او قصد لا يتعين
 ولان يكفر بغيره فاذا كفر بشيئين تعين وقد اشار بقوله كالحائض لان
 المكلف مخير في الايقاع في اي جزء من اجزاء الوقت واما ان الواجب
 في الكفارة واحد يتعين بفعله والثاني اي وكسوة الثا من انواع
 المقيد بالوقت **ان يكون الوقت معيارا** اي مساويا له اي لا يثبوت
 اي لا يثبوت بزيادة او نقصان بانقص بانقصه وسببا للوجوب
 اي يثبت به **كشهر رمضان** ولم يذكر كونه شرطا لادائه لانه يعرف
 من كونه موقتا لان الوقت شرط للاداء في كل وقت بوقت
 معين بخلاف كونه موقتا او معيارا لان الوقت قد لا يكون سببا
 في المنذور المعين ولا معيارا كوقت الصلاة فلا يخصها بالذكر
 ولا يلزم ذكره في الصلاة لانها مذكورة وجوب الترتيب **ومر حاكمه**
 اي من حكم هذا النوع الذي جعل الوقت معيارا لله وسببا في عدم
 تحريم اي غير المؤدى فيه اي في الوقت فلا يصير غير مشروط عافيه
 ضرورة المعيار يدور بوقته قوله صلى الله عليه وسلم اذا نسي تسليعا
 فلا صوم الا رمضان واذا شغ غيرة فصية اي يتأدى الواجب عن
 الصوم المقيد **بمطلق الاسم** اي بمطلق نية الصوم من غير تعرض
 لجهة الفرضية بان يقول نويت ان اصوم ومع الخطا في الوصف اي
 وصف الصيام بان ينوي صوم القضاء او النذر او الكفارة او النقل
 لان الوقت لا يقبل الوصف فلفت نيته وبقيت نية اصل الصوم
 وبها يتأدى الا في المسافر ينوي واجبا آخر استثناء من قوله ومع الخطا
 في الوصف يعني بصاب فرض الوقت مع الخطا في وصفه في حق كل احد
 الا في حق المسافر فان الصوم لا يصاب في حقه مع الخطا في وصفه
 بل يقع عن مانوي عنه **ان جنيته** رضي الله تعالى عنه هما كاسافر

سلا قوله اذ ليس له وضع
 قال الخ لاسلام وهذا لان
 تعيين الشرط او السبب ضرب
 لتعريف فيه وليس الى العبد ولا
 وضع السبب والشرط فلو
 ثبت له وضع التعيين لكان
 الشارع في وضع التعيين
 اه مراد من امرى وتما
 فيه ١٠ منه سلم الله

حق اذا نذر في رمضان بصوم لا
 يجب فيه اداء المنذور وهذا لانه
 لم يسم الوقت بصومين وليس
 له فيه بل الشرع فتعين ما وجب
 شرعا ولا يجب ادائه غير ١٠ منه
 سلم الله

والمقيم سواد في هذا الآن السبب وهو شهود الشهر تحقق في
 حقها الا ان الشرع اثبت له الترخيص فاذا تركه ساوى المقيم
 فيقع صومه عن فرض الوقت ولا في حقيقته ان وجوب الاداء
 سقط عنه صار رمضان في حق اداءه كشعبان فيقع عن مانوي
وفي النقل وايتان اي فيما اذا انوى المسافر النقل عن
 حقيقته روايتان في رواية اذ النقل يكون الصوم عن الفرض وهو
 الاصح وفي الاخرى يكون ما نما عن النقل وجه هذه ما نقله
 ووجه الاول ان الترخيص شرع نظر اليه ولا نظره في النقل وقد
 بالواجب والنقل لان المسافر ان اطلق النية فلا صومه
 يقع عن رمضان على جميع الروايات اذ الموضع عن الغزوة ويقع
 صوم المريض اذ انوى واجبا اخر او نفلا او نفلا عن الفرض
الصحيح وهو مختار في الاسلام وشمس الأئمة لحوالي ان رخصته
 متعلقة بحقيقته العجز فاذا اصار فوات سبب الرخصة في حقه فالنقل
 بالصحيح بخلاف المسافر فان رخصته متعلقة بعجزه بقدر اعتبار
 سبب كونه قائم مقام العجز وهو السفر فلا يظهر بفعل الصوم فوات
 سبب الرخصة ومقابل الصحيح ما عليه اكثر المشايخ من ان المريض
 كالمسافر لان رخصته متعلقة بعجزه بزيادة المرض وصحة هذا
 في المفيد والمزيد ونقل تصحيحه في التقرير عن عدة كتب معتبر
والثالث اي النوع الثالث من انواع المقيد ان يكون الوقت معيارا
 للمؤدى لاسباب الوجوب كقضاء رمضان وكذا الكفارات وصوم
 النذر معيننا كان او مطلقا اما ان معيار فظاهر واما ان ليس بسبب
 فلان سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود الشهر علم
 علم فلم يكن زمن القضاء سببا وسبب صوم الكفارات الخشية والنقل
 وسبب صوم النذر مطلقا النذر لا الوقت ولذا جاز التعجيل في المعين
 قبل وقته لكنه في المعين مشابه للقسم الثاني من وجه باعتبار رخصته
 مع اطلاق النية ونية النقل بخلاف نية واجب اخر فانه يقع عن مانوي
 لان تعيين الوقت لمن العبد فاش في حاله كالتفعل لا في ما عليه كالحج
 الاخر ويشترط فيه اي في هذا النوع الذي الوقت فيه معيار لاسباب

١- قوله ما تقدم وهو انه لما فرضه
 نقل بالنقل بان رمضان في حقه كشعبان
 في شعبان يصح فكذلك هنا والى
 الثاني للامام رحمه الله انه لما فرضه
 العجز ليس فيه الى منافع يرد بها لا
 سترحه فلا بد بغيره الى منافع دينه
 وهي قضاء ما وجب عليه من الكفارة
 والكفارة او لا لانه ان مات في هذا
 رمضان لم يعاقب لاجل رمضان
 ويعاقب بسبب القضاء والكفارة
 والنقل ليس له لانه في صراح دينه
 ولا نية اياه نور الانوار شرعا
 وهذا دليل للرؤية الاولى عن الامام
 وهي وتوقع النقل عن رمضان
 ١٠ منه سلم الله

التعيين أي نية التعيين فلا يصح بالطلاق ولا نية مبين لأن هذه النوع
 ليس بوظيفة الوقت ولا هو متعين فيه فيصير له من أحم وإذا زحمت
 العبادات في وقت واحد فلا بد من التعيين والتعيين إنما يحصل بنية
 ويشترط أن يكون من الليل لينتقد الأمسالك من أول النهار لمحملة
 الوقت وهو القضا ولا يتم هذا النوع القبول لأن وقته المعبر بخلاف
 النوعين الأولين وهما ما كان الوقت فيه ظرفا كالصلاة أو معيارا وبما
 كاد أن رمضان لأن وقتهما محدود بحد بفوت الأديفوت والزمان
 أي والنوع الرابع من الوقت أن يكون الوقت مشكلا أي يشبه المعيار
 ويشبه الظرف كأي كوقته فإنه يشبه المعيار من جهة أنه لا يصح
 في عام واحد الأجمة واحدة فكان كالتنهار للصوم ويشبه الظرف من حيث
 أن أركانه لا تستغرق جميع الوقت فكان كوقت الصلاة ومن جهة
 تعيين أي لزوم أدائه أي الحج في أشهر من أول سن الأمكن وهذا
 أبو يوسف وقال بجواز التأخير عن العام الأول وإذا فعل يكون أدائه
 بالاتفاق فتظهر من الخلاف في الأمر فبعد إلى يوسف يأثم إذا أخر عن سني
 الأمكان فإذا فعل بغيره ارتفع الأثم وعند محمد لا يأثم إلا إذا لم يؤد
 ملكه عزم ويتأدى للمعطلق النية بأن يقول اللهم إني أريد الجوان كان
 الوقت قابلا للنفل لدلالة الحال وهما أن الظاهر من حال المسلم أن لا
 يتحمل المشاق للنفل وكفرض باقي عليه ولو نوى النفل يقع عنه لأن الصريح ينفذ
 عما دلالة الحال فصل في الكفار مخاطبون بالإيمان أي تناولهم الأمر
 لأن صل الله عليه وسلم بعث للناس كافة قال تعالى يا أيها الناس
 رسول الله إليكم جميعا الم قول عز وجل فامنوا بالله ورسوله بنا على الله
 الماضي زيادة منه ليست سندا عند مشائخنا بأجماع الفقهاء متعلق
 بمخاطبون لا إذا ما احتمل السقوط من العبادات أي لا مخاطبون بذلك
 كالصلاة والصوم والزكاة والحج لأن الكفار ليسوا بأهل لأداء العبادات
 لأن إذا حاسب لاستحقاق الثواب وهم ليسوا بأهل له لأن ثواب الجنة
 وإذا لم يكونوا أهلا للأداء لمخاطبون به لأن الخطاب بالعمل للعمل في
 في الصحيح وهو مذاهب مشايخنا ورواه النهم وعند العراقيين مخاطبون
 بجميع أوامر الله تعالى ونواهيها من حيث الاعتقاد والأدائه حق المواظبة

في الآخرة

نائبه

في الآخرة فيعاقبون عما ترك كل لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا
 لم نك من المصلين فأخبروا أنهم استحقوا ذلك بترك الصلاة ولم يرد
 عليهم والجواب عن هذا أو نحو أن الصلاة تذكر ويراد اعتقادها
 حقيقة لا فعلها قال الله تعالى فإن أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
 فخلوا سبيلهم حيث غلب سبيلهم إذا آمنوا قبل فعل الصلاة
 وإذا كان محتملا لا يجزئ به في موضع القطع وأعلم أنه لا خلاف
 في عدم مجواز الأدائه حال الكفر ولا في عدم وجوب القضاء
 بعد الإسلام كذا في التلخيص وقد بالأدلة لأنهم مخاطبون باعتقاد
 حقيقة العبادة اتفاقا حتى يعاقبون على تركها كما يعاقبون على أصل
 كفرهم وما احتمل السقوط لأنهم مخاطبون بما لا يحتمله منها كالأدائه
 بمان اتفاقا كما أمر بالعبادات لأنهم مخاطبون بالمشروع من
 العقوبات والمعاملات اتفاقا ومنه أي من الخاص صيغة النهي
 لأنه لفظ وضع بمعنى معلوم على الأفراد وهو لفظة المنع ومنه
 النية للعقل المنع عن التذلل وأصله كما في الأصل
 قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل انتهى وكما في
 المذكور في الأمر في قيود التعريف والأحرار أتت تارة هنا وهو عند
 الجمهور للتحريم عين المنع للمع من الجرد عن القرينة كما أن الأمر
 للوجوب وفي غير مجاز لكنه يقتضي الفور والتكرار أي الاستمرار
 بخلاف الأمر ونفسه أي النهي يقتضيه مقتضاه صفة النهي عنه
 أي كالتسامر الأمر في اقتضائه لصفة الحسن المأمور به وأعلم
 أن المنهي عنه باعتبار صفة القبح فيه أما أن يكون قبيحا عند الغير
 فالأول يكون وضعا وشرعا وإثباتا وصفا ومجاورا فالأول من النهي
 عنه كنوعيه أجمعين في شئ ما في قوله تعالى كالأمر لأن واضع اللغة
 وضع هذا اللفظ لفعل هو فيصير في ذاته عقلا من غير توقف على ورود
 الشرع به لأن فم كفران المنع من كونه في القول أو شره كسبب لفافان
 العقل يجوز بيعه كما في قصة يوسف عليه السلام وأما قبح شرعا
 لأن البيع ما رآه مال شرعا والحري ليس مال حقيقة فيجوز بيعه
 لأرضعته لأن الحكم العقل لا يحكم بغيره وحكم هذا القسم بنوعيه عدم

وذلك في دعاء وصفه ومجاورا
 يعني أن النوع الأول ما يكون
 أفعلي وصفه للمنهى عنه أي أنه
 ما غير شئ عنه فالوصف والمنوع
 الثاني ما يكون أفعلي فيه مجاورا
 للمنهى عنه في بعض الأحيان
 وثالثا عنه في بعض الأخرى كمنوع
 وبيع الحرام حراما لا نوارقا منه

الشرعية أصلاً والى من المنهي عنه حالة كون ذلك المعنى
 قائماً بالشيء عنه لا يقبل الانفكاك كصوم يوم الخرافات فإنه أصلاً
 لله تعالى فلم يقم باعتباره بالاعتبار وصفه وهو الأعراف عن ضيائه
 الرب في هذا اليوم وهو فيه كالوصف للأمر لا يدخل مفهومه
 ووصف كذا وصف الكل بما ورد أي حاله كونه مصاحباً ومفارقاً
 في الجملة كالبيع وقت الندى فإن قبحه للاشتغال به عن البيع وهو
 مجاوز للبيع قابل للانفكاك عنه إذ قد يوجد الأخلال بالبيع بتدوين
 بدون البيع بالملك في بيته والبيع بدون الأخلال كما إذا باع فداء
 حالة البيع في الطريق فإنه لا يكون حكم هذا القسم بنوعه الصحة لو
 أن يبيع الأثم لكنه في النوع الأول أشد من النوع الثاني وهو التي
 تعرف بالحسن ولا يتوقف وجودها على الشرع كالقتل والزنا وغير
 المحرم الأول أي من القسم الأول وهو القبح لعينه وصفاً فلا يكون
 مشروعاً أصلاً إلا إذا دل الدليل على أن المنهي عنها كالتهمين
 الوطني حالة الحيف فإن الدليل على أن المنهي بمعنى مجاوز هو الذي
 فتحل به للزوج الأول فيصير الرأطي محضاً وكسره أي وكسره
 عن الأفعال الشرعية وهي التي تتوقف معرفتها على الشريعة كالصوم
 والصلاة والبيع والأجاق وسائر العبادات المعاملة من القسم
 الثاني وهو القبح لعين وصفاً يعني أنه يفي بالمنهي عنه بعد كونه
 مشروعاً أصلاً دون وصفه لأن المنهي تصريف في الخطاب بالبيع عن
 الفعل فلا بد أن يكون الفعل متصوفاً للخطاب وهذا يتصور
 موقوف على الشرع فيكون مشروعاً أصلاً وصفه في العبادات
 يصح التزاهي في المعاملات تفيد الثلاث عند اتصال القبض
 كصوم الأيام المنهيمة وبيع الزنا وسائر المباحات الفاسدة إلا إذا دل
 الدليل على كونها قبيحة لعينها فلا تكون مشروعاً أصلاً كالمنهي عن
 بيع المضامين والملاهي وصلاة المحدث فإنها أفعال شرعية تحت
 لعينها وقد اختلف العلماء رضي الله تعالى عنهم في الأمر والمنهي في حق
 فاما بعضهم الأمر بالشيء أي من جهة اللفظ فيكون لفظ الأمر
 موجباً للمنهي عن ضده وقال بعضهم من جهة الدلالة على أنه لا يجوز لفظ

والمتضمنين مع مفهومه وهي ما
 في أصلها الأرباب والملاهي
 جمع مطلقه وهي ما في بطون
 الأرباب وصورتها أن يقول
 أحب الولد الذي يبيع من هذا
 الفخر أو من هذا التافه وقد كان
 هذا أمراً عادياً أقرب فنهى
 النبي عليه السلام عن ذلك إذ
 نور الله نوا وجاسته

المناف في وقت

المناف في وقت وجوبه وبالعكس أي وقال المنهي عن الشيء
 يكون أمراً بضده وهذا إذا كان له ضد واحد عند قوم مطلقاً
 عند آخرين والمختار أنه أي الأمر بالشيء يقتضي أي يثبت ضرره
 كراهة ضده أي ضد المأمور به والمراد الضد الذي يقوتل المأمور
 به بالاشتغال به لأن هذا المنهي لما لم يكن بالنص وإنما هو بالضرورة
 ثبت بقدر ما يندفع به الضرر والضرورة تندفع بالأدنى
 وهو جعل الضد مكرهاً كما مأمور بالقيام في الصلاة إذا أقعد
 ثم قام لا تبطل لكنه يكرم يقتضي المنهي أن يكون من المنهي أي
 المنهي عنه سنة واجبة أي مؤكدة قريبة من الوجوب لما قلنا في الأمر
 كالحرم لما نهى عن لبس الخيط بقوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس الخمر
 القبا ولا القميص ولا الشراويل كان لبس الأزار من السنة والركن
 لما نهى عن لبس الخيط كان مأموراً بلبس غير الخيط وليس المراد بكون
 الضد سنة أن يكون قولاً أو فعلاً وتناعه عليه التسليم المراد
 أنه يفعل بلا ترك كالسنة المؤكدة وهنا انتهى القسم الأول ثم عطف
 عليه بقوله واليه أي والقسم الثاني العام وهو لغة الشامل
 واصطلاحاً ما أي لفظاً أي أي بالوضع وحذفه هنا اكتفاءً به
 في الخاص ولأن الكلام في اللفظ الموضوع أفردنا إخراج خاص العين
 كزبد فانه لا يتناول الأخر وأخر خاص الجنس فإنه دال على الماهية لا
 الأفراد وخاص النوع فإنه دال على فرد منهم واسماً للعدد كعشر فإنه
 لا يتناول أفراداً بل أجزاء لأن أفراد الشيء ما يصدق الشيء على كل واحد
 وأجزاء العشرة لا يصدق في كل واحد منها أنها عشرة متفقة بالحدود
 أخرج المشترك لأن أفراداً مختلفة الحدود وأعلم أن المصنف فرقت
 العام والمشارك تبعاً لأصله باتفاق الأفراد واختلافها والمحققون
 بينها باتحاد الوضع وتعدد العلم ما وضع للكثيرين بوضع واحد
 وبمشترك بوضعين فأكثر على سبيل الشمول على سبيل التخصيص فخرج
 في سياق التفريق فانه يتناول أفراداً متفقة الحد ولكن على سبيل الدلالة لا
 الشمول وإطلاق العلم عليها محذور مثال العلم مسلمون لأفراد مشتركين في
 معنى المسلم وزيدون لأفراد مشتركين في التسمية بزيد فيقال في هذا

نظر لان العلم اذا تناول افراد كزيد ون وكل فرد خاص كالحزب تناول الشيئ منه
وهو محال ويمكن ان يجاب بان زيد اذا تولى فيه الاشتراك انتفى التخصيص
وحينئذ لا يكون تناول الشيئ منه ولا يقال هذا الابيض لان علم هذا القسم فلا يرد
يقع النوع لان اذا تجرد عن الشخص بقى النوع فيكون خصوصا نوعا اجنبيا
وعاد المحذور لان الخصوص النوع اذا اعتبر فيه التوحيد يكون خاصا محذور
اعتبار المكثر ايضا ومن هذه الجهة لا ينازع القوم بحال اي حكم العلم قبل
التخصيص الا ان ثبات الحكم المستفاد مما ذكره فاما في الامور
قطعا وبقيتنا. غير ان الخاص كما حكى عن ابي حنيفة الخاص على اي لا يخرج
عليه وقال الشافعي هو وجه ليس يقطع حتى يجازي نسخ الخاص اي بالما
لكونه مثله في القطعية عنه ناعنه الشافعي لا يسخه لعدم التنازل
ومثل ما في الصحيحين من حديث انس انه عليه الصلاة والسلام امر
العزيمين بشرب ابوال ابل وهذا اخاص لوروده في ابوال ابل خاصة
وبما في مستدرک الحاكم من حديث ابي هريرة ان النبي عليه الصلاة والسلام قال
اشربوا البول وهذا عام في ابوال ابل وغيره لان الامور في الجنس
في ضمن المشخصة فيعلم على جميعها اذ لا عهد يجعل ناسخا وتظهر بان
الخلاف ايضا وجوب اعتقاد العموم وجواز تخصيصه بالقياس خبر
ابدا. فعندنا لا يجب ولا يجوز وعنده لا يجب ويجوز. يكون العام بالصفة
ومعنى بان يكون اللفظ مجموعا والمعنى مستوعبا لمفرد من لفظه او لا كمال
ونساء ولا فرق بين جمع القلة والكثرة والمنكر والمعرف وبالمعنى بان
تناوله افراد معناه دون صيغة كقوله ورحمهم وحصر الفاظ العموم في
الجموع صيغة او معنى مطلقا والمفرد معناه باللام لا فاقته واسماء الشرط
والاستفهام والموصول والناك في سياق النفي وما يشبهه كالشرط والاستفهام
والنهي اسماء كانت او فعلا والاسم المفرد والمعرف باللام الاستفهام وكيفية
المضاف والالفاظ المؤكدة نحو كل وجميع وغيرها والناك الموضوعة في
ثبات وهذه اقسام اللغوي واما العرف فيكفهم من غير الامهات لوجود
الاستفهام واما العقل فيكفهم الحكم من كونه بعد سؤال عام او مفرد
بد عليه وللدليل الخطاب عند من يقول بعمومه واعلم ان العام الذي هو
معلوم او مجهول لا يبقى قطعا حتى يجوز تخصيصه بالقياس خبر الواحد

لكنه لا الاحتياج
يسقط

لكنه لا يسقط الاحتياج به في الاصط والمشتك وهو القسم الثالث
من الاول قبل معناه المشترك فيه لان الكلام في اللفظ وهو مشترك
فيه ولما في مشتركة والوجه ان المشترك علم على هذا القسم فلا يرد
فيه المعاني كذا في التفسير هو اي المشترك لفظ الاول في هذا الخبر
عن الخاص واسماء العدد واراد فردين فاكثر كالقوله الحيف وكلمة يكون
بفتح الجيم المعجم للسواد والبياض مختلفة للمدور احتراز عن العام
تفسير للتناول عند البعض ارادوا عن ما قيل انه تناول افراد
مختلفة للمدور على سبيل الشمول او احتراز عن الشيء فانه تناول افراد
مختلفة الحقيقة على سبيل الشمول من حيث انها مشتركة في معنى الشيئية
وهو الشئ في الخارج. كذا في اي حكم المشترك انما في اي
في صيغته وسياقه وسياقه ليرتجى بعض ويؤيد اي طرف معناه
او اي لاجل العمل بالمشارك كاتامل علما لفظ الفرد فوجدوا
اصل التركيب والاعلى لجمع يقال قراءت الشيء اجمعيه وعلم الانتقال
يقال قراء النجم اذا انتقل والاجماع للذم والانتقال للحض ففتح هو
في اي للمشارك عندنا لان تناوله للأفراد بطريق المذكر كاعرف
في تعريفه فلا يكون له عمو فان قيل ان المشترك وضع لكل فاذ قصد
الكل كان فيما وضع له قلت اسم الحقيقة بالاستعمال لا بالوضع فاذا شرط
في الاستعمال عدم الجمع امتنع لغة فلو استعمل كان خطأ واعلم ان المشترك
يعر اذا وقع في سياق النفي كما اذا حلف لا يكلم مولاه ولد اعلمون واسفلو
فانهم كلهم حش لان المشترك في النفي وعليه في في الوصايا وصرح في
الحرر انه المختار وقيل لا يعم في النفي ايضا واختلف في الجمع ايضا مثل
العيون قد هب الاكثرون الى ان الخلاف في المفرد فان جاز جاز ولا فلا
وقيل يجوز فيه وان لم يعم في المفرد والمماثل بيان القسم الرابع من
الاول وهو في المودول. اترجى من المشترك بعض وجوه. يقال الرابع
اما بالتأمل في الصيغة او بالنظر في سياقه بالمواحدة وهو اول العلام
والاسياقه بالمشاة وهو اخرها واعلم ان المصير في هذا التعريف اقله
التابع لغير الاسلام واعترض عليه بان التفسير يكون من المشترك وبما
الراي ليس بصحيح فان النفي والمشكك والمجهول اذا زال الحقا عنها

نحبر الواحد والقياس يسمى مؤلا اتفاقا واجيب بأن المراد من المشترك
المشترك اللغوي وهو ما فيه خفاء ومن قوله بغالب الرأي ما يوجب الظن
أعم من أن يكون رأيا أو خبرا واحدا فيلزم تدخل جميع أقسامه واعتراضها
بأن الظاهر والنص إذا اجتمعا على بعض وجوهها يصيران مؤلفين للاختلاف
ولا خفاء فيهما وبأن المشترك المذكور عيب بمعرفة والمعرفة إذا عرفت معرفة
كانت الثانية عين الأولى فالحق أن ليس المراد تعريف مطلق لما ذكره هو
رفع اجمالا بظني قبل الماويل من المشترك لأنه الذي من أقسام النظم صفة
ولغة وبه اندفع ما ورد ومثاله قوله تعالى **أما قتل من النعم** فإن المثل
مشترك بين المثل صورة والمثل معنى فخرج محمد والسافعي رحمهما الله تعالى
المثل صورة لأنه أبعد عن مخالفة التي هي منه المائلة وأبو حنيفة وأبو يوسف
رحمهما الله تعالى المثل معنى لأنه مراد لما لا مثل له صورة بل الماويل
أريد المثل صورة يلزم تعميم المشترك وهذا إنما يلزم محمد لأن السافعي لم يفرقه
ولأن العمل على الصورة يستلزم تخصيص النص على ما يوجب العموم لعموم
القائمة أو لا من جملة ما يوجب تخصيص حكمه العمل به على احتمال القطع
أي وجوب العمل به كالحاصل الآن في الخاص القطع وفي الماويل لا مع احتمال
القطع كالعامل بالقياس مثاله من وجد ماء فغلب على ظنه طهارته يلزمه
التوضي به على احتمال الغلط حتى لو تبين بعد ذلك بحاسته لزومه لخطئه
إعادة الوضوء والصلوة الثانية أي القسم الثاني من الأقسام الأربعة
في وجوه البيان أي ظهور الدلالة بذلك النظر الذي تقدم تقيمه وهو
أي القسم الثاني أربعة أي أربعة أقسام الظاهر وهو أي كلام فارقت
لم ضربت كلمة ما في التعريفات السابقة بلفظ وهذا بكلام قلت لأن الأقسام
التي تتعلق بالنظم منها ما يتعلق بالفردات التي تقدمت من الأقسام
الأربعة ومنها ما يتعلق بالمركيبات كالتي نحن فيها **المراد أي وضع**
الوضعي منه السامع الذي هو من أهل السامع والمراد من غير نظر الماويل
حتى يخرج الخفاء والمشكل فإن ظهور المراد منهما بعد السماع موقوف على النظر
والثامل ويخرج النص أيضا فإن الظاهر منه بمعنى في المتكلم بنفسه
الضيعة كقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا فإن المعنى الوضعي وهو
ظاهر منه للعالم باللسان ولم له يسبق له ونص أيضا باعتبار رد وتسوية

الكفار بين البيع

الكفار بين البيع والربا إذا الكلام الواحد بعينه مجوز أن يكون ظاهر في معنى ونصافي معنى
آخر كقوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء متثنى وثلاث ورباع فان ظاهر
في الحال نص باعتبار خارج هو القصر على العدد إذا السوق له ومثاله
انفراد النص بإيهام الناس انقوا ربكم وكل لفظ سبق المفهومه أو
الظاهر فلا ينفرد إذا لا بد أن يساق اللفظ لفرض فإن قلت كان
ينبغي أن يقول ويكون احتمالا للتأويل والتخصيص حتى يخرج عنه
قلت لم يذكره اكتفا بد كرم في تعريف الحكم وحده وجوبه **أما**
ظهر من اتفاقا لكن اختلف فيه هل هو على سبيل الظن أم القطع فقال
أبو منصور واتباعه بالأول لاحتمال الجواز وقال أبو زيد وكثير
وقال الجمهور بالثاني لعدم اعتبار احتمال لا ينشأ عن ذلك حتى صحالة
للحدود والكفاريت بالظواهر **وهو أي كلام مراد المراد به**
وضوحا على ظاهره وهو سوق الكلام لمراد السوق الجلي
من غيره وأعلم أن السوق شرط في النص وعدم شرط في الظاهر حتى
لو قيل رأيت فلانا حين جاءني القوم يكون معناه لا يكون مقصودا
ومن أي حكم النقص وهو **أي النص** **الاحتمال** التأويل
وهو حمل الكلام على خلاف ظاهره **بما أي من قبيل** الجواز فلا يخرج عنه
القطع كاحتمال الخاص الجواز ولا يستصرفه بل يكون احتمال الجواز
أو تخصيص أو غير ذلك وبه خرج تأويل المشترك فإنه لا يجعله بجاز إلا
استعمال فيما وضع له وإنما ذكر احتمال التأويل في النص دون الظاهر لأن
النقص لما احتمال ذلك وهو أوضح من الظاهر فلان يحتمله الظاهر
والنقص ما زاد وضوحا أي كلام على النص من غير احتمال تأويل
ويحصل الأثر بإدخال التفسير بقطعه لا شبهة فيه في الخارج بيان النقص
في العالم كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون فاندفع لسوق الكلام
بيان سجود الملائكة ولكنه يحتمل التخصيص بإرادته البعض فانقطع
ذلك بقوله كلهم وبقي احتمال التأويل وهو الحمل على التفرقة بقوله أجمعون
فان قلت إذا لم يحتمل التخصيص فكيف يجوز الاستثناء بقوله إلا الذين
قلت الاستثناء إنما يفيد التخصيص لو كان متصلا واستثناء الذين
منقطع لأن جثتي وأعرض في التوضيح على التمثيل له بهذه الآية لأنها تميل

فانقطع

الحكم لعدم احتمال النسخ والتفسير بحمله ومثله بقوله تعالى وقالوا المشركين

كافة لأن قوله ساد لبيان التخصيص ويحمل النسخ كونهما شرعا وأما
أنه قيل إن تعا فسيح الملازمة كلهم أزداد وضوحا فصار نصا بقوله
انقطع الاحتمال فصار مفترقا وهو اخبار لا يقبل النسخ فيكون محكما وفيه نظر
لأن سوق الكلام لبيان مجردهم فصار نصا في ذلك لأظاهرا وحكما
أي حكم المفسر وجوب العمل أي قطعا ويقينا على احتمال النسخ أي نفسه
وإن كان قد استدل بأنه وفاة صاحب الشرع عليه أفضل الصلاة والسلام
واستدبره عن الحكم والنسخ وهو ما أحكم المراد من احتمال النسخ والتبديل
من قولهم بنا محكم أي مأمون الانتفاض وضمن أحكم معنى امتنع ففعله
يعني وقيل من أحكت فلا تمنعه والمعنى ما امتنع بعناء والنسخ يعني
في زمانه عليه الصلاة والسلام وأما لفظة فانه يحتمل النسخ في زمانه
بأن لا ينطبق به جواز الصلاة والحرمة القرآن على الجنب والمأثم وما وقع
في بعض السور من تقسيم الحكم للحكم لعينه والحكم لغريم بانقطاع
بغيره صلى الله عليه وسلم لغريم صحيح لأن الحكم لغريم خارج عن حيث
لأن القرآن كله حكم لغريم بعد وفاته عليه الصلاة والسلام
فتأمل كقوله تعا إن الله بكل شيء عليم وفي التحرير والأولى التمثيل
بقوله عليه الصلاة والسلام للجنة ما مضى إلى يوم القيمة ولعله يفيد
شرعا نفيها بخلاف ما ملوا به فانه من أصول الدين حكمه الجواب أي
وجوب العمل فالأمر بدل المصاف إليه من غير احتمال التأويل ولا
للسنخ ولا للتبديل ويظهر التفاوت بين هذه الأربعة عند المعارض
لأنه لا تفاوت بينهما في إيجاب الحكم قطعا فصار الظاهر من ذلك عند
معارضة النص والظاهر هو النص وتركين عن معارضة المفسر والمفسر
عند معارضة الحكم ومثله ذلك بقوله تعا وأهل الأيمان وراة ذلك فانه
ظاهر في الإطلاق مع قوله تعا فانكول ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع فانه نص في بيان العدد وقوله تعا والوالد آت برضعه
أولاد من حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة نص في بيان المدة
مع قوله تعا وحمله وفطاله ثلاثون شهرا فانه ظاهر فيها بقوله عليه
والسلام المستحاضة تنوينا لكل صلاة فانه نص مع قوله عليه الصلاة

قوله ص

فالحكم معتق من احتمال التأويل ومن
أن يرد على النسخ ولهذا سمي الله تعا
الحكمات أم الكتاب أي الأصل الذي
يكون المرجع إليه عند نزول الآم للولد
وتسميت مكة أم القرى لأن الناس
يجمعون إليها الحج وفي آخر الأمر
والمرجع إليها في احتمال التأويل
ولا احتمال النسخ والتبديل كما
ذكره شمس الأثر كاشف بزوري
٩١ كلامه على الله

وسلام

والسلام المستحاضة تنوينا. لوقت كل صلاة فانه مفسر بقوله تعا انما
الصلاة فانه مفسر مع قوله تعا ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
فانه محكم في التكرار ثم شرع في بيان أقسام الحكم المقابل لأقسام الظهور
فقال ولله أي الأقسام الأربعة أربعة تقابل المقابل جعله اثنين
بأن الشيء خفي يقابل الظاهر وهو أي الخفي أي كلامه في قوله عليه
بما في أي بسبب عارض يعني أن صفة الكلام ظاهرا بالنظر إلى
موضعها اللغوي لكن خفي بالنسبة إلى الحال بسبب عارض ذلك
الحال واحترز به عن المشكل والجهل والمشايد فان خفاها بنفس
الصفة وعبار النسخ فانه خفي لعارض سمي خفيا وان خفي لنفسه
فان أدرك خفاها فشكل أو لا بل نقلا فشكل أو لا أصلا فمتشابه وعلا
كونه خفيا انه يحتاج إلى الطلب أي إلى قلبه تأمل وظاهر عباراتهم
أن الخفي ما خفي معناه وليس مراد بل الخفا انما هو في أفراد وهو اقل
الأقسام خفا حكم أي حكم الخفي النظر إلى الفكر فيه لأظاهرا
وأما ما يعني التفكير في سبب خفاه هل هو خفا لأجل زيادة
المعنى لأجل نقصان المعنى فيه كآية السرية فاتها ظاهرا في أي قطع كل طرف
ليعرف بهم أضر خفية حق الطرار الذي يطر الهامين أي يشفها ويقطعها بأخذ ما فيها
سرية وفي حق النباش وهو الذي ينشئ القبور ويسلب الموتى أعفاهم بعارض غير
صفة الأثر هو اختصاصها بهم آخر يعرفان به وتغير الأسماء يدل على تفاوتها في
في هذا الاختصاص مع أصل فصل السرية فإذا هو القل الزيادة معنى السرية
وهو انه يسارق عين الحفاظ فعليه الحد اليه وفي النباش لقصور كفي
لأنه انما يسارق من عاهة البحر عليه القبر فانه يعد الحد اليه ولو كان القبر
بيت مقفل على الأرض سرق الكفن وغيره وقال أبو يوسف والشافعي
يقطع لقوله صلى الله عليه وسلم من نبش قطعا ولنا ما روى صلى الله عليه
وسلم قال لا قطع على الخنفر وهو النباش بلغة أهل المدينة وما رويته
محول على السياسة توفيقا بين الحديثين ومشكل يقابل النص من الشك إذا
دخل في اشكاله وأمثاله بحيث لا يعرف الأبدليل يتميز به وهو فوق الخفي
في خفا المراد لمدقة المعنى في نفسه لا بعارض فكان خفاؤه فوق الذي بعارض
وأبضا لا حجاج الطلب وهو ان ينظر السليم أولا في فهم ما تاللفظ
في ضبطها والتأمل أي التكلف والاجتهاد في العمل بعد ذلك التميز المراد حمله

عنه ص

اي حكم المشكل في حقيقته المراد الى ان يبين في القلب واما في الاشكال
 على ضربين ضرب لغوي في المعنى وضرب لاستعارة بدعية اما الاول فما قاله
 الائمة الكركي في مثال من قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر لان ليلة القدر
 توجد في كل اثني عشر شهرا فيؤدى الى تفضيل الشيء على نفسه بثلاثة وثلاثين
 مرة فيبعد التامل عن الف شهر لغير شهر ليس فيها ليلة القدر ولا الف شهر على الا
 ولهذا قال من الف شهر ولم يقل خير من اربعة اشهر وثلاثة وثلاثين سنة لانها توجد
 في كل سنة لا محالة فيؤدى الى تفضيل الشيء على نفسه اما الاثر ان يكون
 في الشهر وخلفه قوله تعالى صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن عشر
 مرات ومن هذا القسم قوله تعالى فاتوا حركته ان شئت اشتبه معناه على السمع
 انه بمعنى ان او بمعنى كيف لو روده فيها كما في قوله تعالى انك هذا قولا في
 يكون في غلام فيبعد التامل والطلب ظهر انه بمعنى كيف يقرب من الحشر اي
 سواء كانت قاعدة او مضطجعة او عاجب مقبلة ومديرة واما الثاني فقول
 تعالى قوارير من فضة وكان من الفضة لا يكون قارور من فضة التامل عرف ان
 ثلاث الاواني لا يكون من الزجاج ولا من الفضة بل تلك الاواني تكون من فضة
 الزجاج وبياض الفضة ومنه قوله تعالى فصب عليهم ربك سوط عذابا
 استعمال انما يكون في المانعات لانه السياط يفيد الدوام فاستعمل الذوامنة
 والادوام من الشوط فحصل منها ان عذاب الله دائم مستمر وعمل يقابل المفسر
 من اجل الحساب رده الى ليلة واجمل الامور اتمه ونحوها اي كلاله
 مراده اي المراد منه لتراجم المعنيين او المعاني فيه فغير رجحان
 لو اريد فاحتاج الى طلب الاستفسار من الجمل لانه لا بد من تفسير
 العبارة ثم قد يحتاج بعد ذلك الى النظر والتامل فانها لغة الدعاء ذلك
 غير مراد فبيننا صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله بيان اشافيا الاحتياج بعد
 التامل كما اننا فانه صلى الله عليه وسلم بينه في الاشياء الستة من غير قصر
 عليها في غير محله غير معلوم كما كان قبل البيان صار مشكلا فيه
 وبعد الادراك والتامل فيه والوقوف على المعنى فصار ما قلناه في الكلام
 الى استفسار في كل محله والطلب والتامل انما يكون في البعض حكمه اي
 حكم الجمل التوقف فيه ان يبين مراده اي المراد منه من البيان كسيرة كما
 كاشنا ومنتشابه يقابل المحاور وهو ما اي كلامه يبرج مراده اي القطع

الصب
 ولكن

البيان ان الله لما اهتم
 يوقن عليه بالطلب
 التامل في هذا البيان

معرفة

معرفة المراد منه في الدنيا اقامة الاخرة فيصير معلوما منكشف الانزال
 المشا لا يتكلم ولا ابتلا في الاخرة قال في الاسلام وهذا في حقا لا ان
 المشا بهت كانت معلومة له صلى الله عليه وسلم ان قات نحن في
 بيان الاقسام التي احكام الشرع ولا يعرف بالمشابه حكم لا تقطع
 رجاء معرفة معناه فكيف يستقيم ان مراده معناه ان ثبت به معرفة
 ان الله صفات يعبر عنها باليد والوجه وغيرهما وان لم يعرف ما يريد
 منها ومعرفة هذا المقدار وجوب اعتقاده من احكام الشرع
 اي حكم المشابه التوقف فيه اي وجوبه ايا اي اليوم القيمة مع
 اعتقاد حقيقته المراد حتى يجب الوقف على قوله الا الله ويجب الطلب
 والتامل لعنايه تسليما وعجاويزا وهذا معناه هبة عامة الضمان واهل
 السنة وخالفنا ذلك اكثر المتأخرين وعامة المعتزلة والبرهان من الجانبين
 في المطولات والقسم الثالث من اصل الاقسام في وجوده اي في طرقه
 استعمال ذلك النظم في معناه وهو اي القسم الثالث اربعة اقسام
 اقسام الحقيقة ومعناها الثابتة من حق الشيء اذ ثبت او المشتبهة من
 حق الشيء اذ اثبتته ولفظ فيما وضع الحقيقة مشتركة يطلق على
 الشيء وعلى اللفظ المستعمل فيما وضع له فاطلاق الحقيقة على اللفظ الذي
 حقيقة لغوية ايضا وهو الاصح لانه الحقيقة اسم للثابتة لانه كذا
 في الكشف وهو امر حقيقة في الاصطلاح ونذكر الضمير باعتبار الخبر
 اسم اي اللفظ لا الحقيقة من عوارض الالفاظ دون المعاني فاطلاقها
 والمجاز على المعنى مجازا اي بمعنى وضع له ذلك اللفظ فخرج كماله
 والمجاز والغلط وفيه إشارة لما ان الحقيقة والمجاز متعلقان بآراء المتكلمين
 فقبل الارادة قبل الوضع لا يسمى اللفظ حقيقة ولا مجازا والمراد بوضع
 اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة فان كان ذلك التعيين من
 جهة واضع اللغة فوضع لغوي وان كان من الشارع فوضع شرعي وان
 كان من قوم مخصوصين فوضع عرفي خاص والوقوف عرفي عام فالغير
 الحقيقة هو الوضع بشي من الاوضاع المذكورة ولا يشترط في الحقيقة ان تكون
 موضوعة لذلك المعنى في جميع الاوضاع ولا في الجاز ان لا يكون موضوعة
 لمعناه في شيء من الاوضاع ولا يتنازع بين كون اللفظ حقيقة باعتبار مجازا

التأخر لا يتبين
بعد التفتيش

الموضع

الوصف لك في حياته لأن اسم المولى مشترك بين الأعيان والأسفل ولا يجوز
للمشرك والوقف كالوصية في المسفلتين ولو لم يكن له الأموال الموال
استحق الوصية اتفاقا لتعين الجاز وفي أمثلة العمل بالحقيقة سقط
الجاز لأن المستعار خلف فلا يراحم الأصل كاتلنا المولى فإن كانت
الحقيقة متعذر وهو ما لا يصح بالباب المشقة تحول القلب بالجاز
كما إذا حلف لا يأكل من هذه التمرة ولأنه له تحولت اليه من المولى ما يخرج منها
بالصنعة كالجار والطعم والسمخ والبسر والطب وصقره وكفره لا يثبت
والتحل المتخذ منه وهذا إذا كانت مجهورة وهم ما يمكن الوصول إليها
إلا أن الناس يحرموها أي تركوها كما إذا حلف لا يضع قدميه في
في دار فلان لا يحقيقة وضع قدميه حافيا وإن لم يدخل وهذا المجهور
عرفه المجهور عرفا كالمعذر فأنصرف اليه من الدخول وهذا الجاز المتعارف
فيبحث إن دخلها حافيا أو متغلبا ركبها أو ماشيا بالمجهور شرعا كما
المجهور عادة كالخصوصية بمجهورة شرعا لقوله تعالى ولا تازعوا فاذا وكل
بها أنصرف التوكيل بها إلى المولى نعم أو بلا ولو كان اللفظ حقيقة مشقة
والمجاز متعارف فالعمل بالحقيقة عند وبالمجاز عند هيا كما إذا حلف لا يأكل
الخطبة فاليمين عنده على عينها وعند فاعلم ما يتعد منها وترت الحقيقة
بدلالة العادة كما إذا حلف لا يأكل وأسأل الحقيقة عما يسمى باسمه
فترك عادة فيقع بيمينه على ما يكسب في التنازع ويسبق بدلالة العادة
ويترك أيضا بدلالة تحمل الكلام يدل على الكلام علم أن الحقيقة تركت
فإنه يمكن مرادة كإنما الأعمال بالنيات لوجود الأعمال بغير نية على التصرف عن
وجودها إلى حكمها ومعنى أين وترك الحقيقة بدلالة تعني أي حاله
المتكلم كما في عين الفور وهو كمن أراد شاة أمرا أنه انخرج الفضل ونحوها
والله ما يخرج من أن خرجت فانت طالق فقلت ساعة ثم خرجت لم يخرج
فالحقيقة علم الزوج أيد أترك هذا أو حمل على المخرج المعين وهو ما مضى
بدلالة حال المتكلم وهو ارادة المنع للخاص لا أريد أو تترك بدلالة سابق
نظم وهو فريضة لفظية الصقت بالكلام مثل قوله طلق أمرا أن كنت
رجلا أخرج هذا الكلام عن الكلام عن التوكيد إلى التوبيخ ويترك بدلالة

الماضي في نفسه او لطلاق كمن حلف لا يأكل لحمه الا يقع بالتمسك لأن التمسك
 على الشدة بدلالة التمام للرب والخرج والمحمية وهي بالتمسك ولا دم في التمسك
 ولذا يعبر في الماء ويجعل بلا ذكاة والمطلق ينصرف الى الكاملة الحقيقة
 فدلالة الاشتقاق والاطلاق صرف اليمين عن التمسك
 لغة الظاهر والمخالص فعيل بمعنى فاعل وليسمى القصر صرحا لظهوره
 وارتفاعه على سائر الابنية **ما** اي لفظ ظهر مراده اي المراد منه ظهورا
 بلسان قوله **ما** انت حر وانت طالق فخرج الظاهر لأنه ليس بين واما النقص
 وتفسير الحكم فارجح بمورد القصة فان ظهورها ليس بكنز الاستعمال
 انما هو بحسب اللغة كما اختاره في التفسير ودخل فيه الصريح المشترك
 المشتهر في احد المعاني حيث تبادل والجواز كذلك مع الهمج اتفاقا ومع
 الحقيقة عندها واما الظاهر واخوانه فان اشهرت دخلت في الصريح فخرج
 شئ منها مطلقا لا يتجه لكونه لا يشتهر منها ليكون كناية كذا في
 التفسير وحده اي حكم الصريح ثبوت موجهه اي ما يوجب اللفظ الصريح
 كالحرية في المثال الثاني حال كونه مستغنيا عن الغزمية اي التينة فيقع
 العتق والطلاق نوي او لم ينو والكناية من كنية في المشهور وقيل من
 كنية فهي منقلبة عن الواو على غير قياس وهو في الاصطلاح ما
 اي لفظ لم يظهر المراد به ابتداء الا بقرينة كهو انا وانت فانها كناية
 حقيقة لانها لا يميز بين زيد وعمر الا بقرينة ينضم اليها سبق ذكر
 ونحوه فان قيل لفاظ الضمائر كناية بالوضع لا بالاستعمال في هذه القسم
 وقد شرط قيد الاستعمال في هذه القسم فتكون خارجة عن المحبة قلت
 انها وضعت ليستعملها المتكلم بغير كناية فان المتكلم اذا اراد ان
 ان لا يصحح باسم كزيد مثلا يكن عنه هو كما يكن بابي فلان لانها كناية
 قبل الاستعمال فان قيل الكناية عند علماء الأصول هل هي الكناية على
 البيان او غيرها اجيب بان الظاهر ان بينهما عمومًا وخصاصًا مطلقا لهما
 هو كناية عند علماء الأصول كناية عند علماء كناية عندهم فان صاحب الفتن
 قال الكناية ان تترك ذكر شئ يذكر ما يلزمه لنقل الذهن من المذكور الى
 المتروك وحذف المرجع نادر لاحكامه فليس كل كناية عند اهل الأصول
 كناية عند اهل البيان الكلام من التقرير والتفسير وحدها اي حكم الكناية
 عدم العمل بدونه فنية لكونها مستمرة المراد فلا يثبت الحكم بالميزان ذلك

الاستدلال

الاستدلال كما في كتابات الطلاق حال الرضا او ما يسمى من اي مقام التمسك
 من دلالة الحال والاصل في الاستدلال لان الكلام موضوع للافتقار
 والافهام والصريح هو التام في هذا المعنى **ما** الكناية عن البيان
 الاستدلال المراد فيتوقف في افادة المقصود على قرينة ويظهر التفاوت للحال
 بين الصريح والكناية باعتبار الظهور والخفاء ما يدرا بالشبهات كالحديث
 فلا يجب حذف القذف الا اذا صرح بنسبته الى الزنا كزنت بها بخلاف
 جامعها او واقعتها او وطنها ولا يجب بالتعريض وهو ان يذكر شيئا ليدل
 به على شئ لم يذكره وحقيقته اقالة الكلام لما غرض اي جانب يدل على المقصود
 فاذا قال لست بمرزبان فربما الى ان الخطاب زان لا يجب الحذف كذا في التلويح
 الرابع اي القسم الرابع من اصل الاقسام موقوفة اني ادر انك وحياتي
 طرق التلويح اي الاطلاء على احكام انظم اي المراد منه فحاصله موقوفة
 طرق وقوف السامع على مراد المتكلم في الاحكام الثابتة بنظم الكلام ونظام
 فان قلت المعرفة صفة للعارف والتقسيم للكتاب وتقسيم الكتاب باعتبار
 صفة في غيره لا يستقيم قلت اجيب **ما** يحكيها مصدر بمعنى المفعول
 ولا يقال يعك عليه قوله الاستدلال فان صفة الاستدلال ايضا لا لا يعرف
 من الاقسام لا انا نقول لما لم يقيد به ونه عن غيرها اي القسم الرابع
 اربعة اي اربعة اقسام الاستدلال وهو طلب الدلالة كالاستدلال بطلب
 النص ومما قيل هو ان يتنقل الذهن من الاثر الى المؤثر كاه الذخان مع النار
 على عكس التعليل فليس من مفهوم اللفظ مصنف الاصل في اخره **ما**
 النص يقال عبرت الزبا اذا اقتربت ما سميت الالفاظ الدالة على العوائ
 عبارته لانها تقتصر ما في الضمير الذي هو مستور والنص قد يطلق على
 بلفظ مفهوم المعنى من الخطاب والسنة سواء كان ظاهرا او مفسرا او خفيا
 فاصفا او عا صريحا او كناية فيكون اشياء الحكم بهذه الالفاظ استدلالا
 بعبارة النص وانما اطلق النص على كل ما كان من الخطاب والسنة اعشارا
 للقال فان غالب ما ورد منها نص وهذا هو المراد هنا لا النص المتقدم
 وهو ما اراد ووضوحا على الظاهر فافهم **ما** الاستدلال بعبارة النص
 العمل اراد به عمل المجتهد وهو اشياء الحكم لا القول بالجوارح بظاهر
 ما اي معنى سبق الكلام له اي لذلك المعنى كقوله نعا فانك اياه
 طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ففهم منه اباحة النكاح وبيان

ذكره مع

العدد والكلام سبق للمعنى الثاني دون الاول لان المراد بالشوق هنا
 مجرد التكلم به سواء كان سوقا اصليا او لا والماصل ان العبارة دلالة
 اللفظ على المعنى سواء كان تمام الموضوع له او جزءا او لازمه المقصود
 في الجملة وباشارة اي والاستدلال بالاشارة النص وهو انما يثبت
 بالحكم عاين بظنه اي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان وبخبر الثاني
 بدلالة النص لانه ثابت بمعنى في النظم لغة لغة غير مسوق له وكان
 النص ان يذكر حتى يخرج الاستدلال بعبارة النص مثله قوله تعالى
 له رزقهن وكسوتهن سبق الكلام لاشارة النفقة والكسوة على الأب لانه
 المولود له فلهذا عبارة النص وفيه اشارة لبيان النسب للأب لان الملام
 للأب نصا من لم ينص به الأب من حيث الملك بالاجماع فاختص بالنسب
 وهو غير مسوق له قالت مصنف الأصل في شرحه وفيه اشارة
 ايضا انه لا يقتل قصاصا بقتله ولا يحجب بوطئه جاريته وان الولد لا يشاركه
 وانه ينفذ بتجمل نفقته ولا يشاركه فيها احد وان الولد لا يشاركه
 احده نفقة ابيه الفقير ولا في قوله رزقهن اشارة الى ان اجزا الارض
 تستغن عن التقدير بالكل والوزن فيكون دلالة خيفة على جواز
 استيعار النظر بقطعها وكسوتهما انتهى زاد في الفقر ولا عقر عليه لو
 وطئ جاريته وثبوت نسب ولد جاريته من غير قيمة الولد وعدم الفكاك
 في اتفاق الحاجة ووجوب نفقة خادم الأب عليه وهو اي العبارة
 والاشارة الى ان الاماكن التي استعملت اثبات لان كلامها يبين
 الحكم بظاهرها فيل ويجوز التفاوت بينهما يكون العبارة قطعية وفي
 الاشارة وفيه نظر لان كلامها دلالة لفظية وهو تفيد القطع عندنا
 لم يوجد احتمال ناشئ عن دليل فالحق انهما قد يكونا قطعيين وثنين
 متعاكسين كذا في التقرير الاول وهو العبارة اي انما دلالة
 من الثاني والاشارة لان الاول منظوم مسوق له والثاني غير مسوق له
 كقوله صلى الله عليه في النساء انهن ناقصات عقل ودين فليكن
 دينهن فقال صلى الله عليه وسلم تقعد احد شطر عمرها لا تصوم ولا
 سبق الكلام لبيان نقصان دينهن وفيه اشارة الى ان اكثر النظم
 خمسة عشر يوما مع قوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيف ثلاثة اياما
 واكثره عشر

٧
ماله

واكثره عشرة ايام وهذا عبارة فيكون احق وهذا بناء على ان لفظه
 النصف لا البعض لان كل منهما ثابت بصيغة
 الكلام والعموم باعتبار القسمة فيكون كل منهما عاما قابلا للتخصيص
 ولهذا قلنا في اشارة قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
 خص منها اباحة وطئ الأب جارية ابنة وان كانت الملام تستلزمان
 يكون الولد وامواله ملكا للأب ومختصا به لا لغيره ولا لغيره
 بدلالة النص اي حكمه اي استفيد من اي سبب
 معنى النص لغة لا اجتهدا ولا يعين النص والمراد المعنى الذي يعرفه
 كل سامع يعرف اللغة من استنباط وخرج بمعناه العبارة والاشارة
 لانها بنفسها النظم بقوله لغة المقضي والمخذوف لان المقضي ثابت
 شرعا والمخذوف عقلا ولغة مثاله قوله تعالى ولا تقتل لهما ان فالنهي
 عن التافيف يعلم بحرمه الضرب من غير اجتهدا فقيمة الضرب حكم
 استفيد من معنى التافيف الذي هو الاذا بكلمة التضجر والاثبات
 بدلالة اي دلالة النص كالثابت بعبارة واثباته من حيث ان كلاما
 منها يوجب الحكم قطعيا ولذا صرح اثبات الحدود والكفارات بدلالات
 النصوص وتقدم على خبر الواحد والقياس الغير المنصوص على عامه
 الاعمال التي ارض فان الاشارة تقدم على الدلالة لان فيها وجد النظم
 والمعنى القوي واذا قدمت الاشارة فالعبارة او لا مثال تعارضها ما
 قاله الامام الشافعي رضي الله عنه تجب الكفارة في القتل العمد لانها
 لما وجبت في القتل لظلمة قيام العذر فلان تجب في العمد كان ولي
 قتلنا لكن هذه الدلالة عارضها اشارة قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 فجزاؤه جهنم فانه يشير بالعدم وجوب الكفارة في العمد لان الجزاء
 للكامل التام فلم وجبت الكفارة لكان جهنم بعض الجزاء لانه فرجحت الآخرة
 ولا يحتمل الثابت بدلالة النص التخصيص اذ العموم لان العموم في
 الالفاظ والادلة ليست بلفظ والثابت والثابت بالاقضاء
 النص يعني بمقتضاه والاقضاء القلب وهو ما حكم لم يرد النص
 في اثباته بشرط تقدمه اي تقدم ذلك الحكم عليه اي على النص كقوله

عبدك عنى بالف فلا يصح الا بالبيع فالبيع مقتضى وما ثبت به وهو الملك حكم
 المقتضى فيثبت البيع مقدما على الاتفاق لان مقتضى الشرط لصحته وحاصل
 دلالة الاقتضاء لانه على مسكوت يتوقف صدق المنطوق عليه كقول
 امتى وصيته شرعا لا على مقتضى عبدك عنى كما في التخيير والثابت بالاقتضاء كالتأني
 به لانه التصريح فيكون مضافا الى النص ومقدما على القياس ولو قدر تعارض
 الثابت بالدلالة والثابت بالاقتضاء قدم الثابت بالدلالة لان ثابت لغة
 بلا ضرورة والثابت بالمقتضى ضروري ولذا لا عموم له عندنا بخلاف
 حيث يقبل العموم بالمفهوم وقدر الفرق والتخصيص على الشرع بل
 على الذك ذون الصفة سواء كان علما او لم يكن جنس اريد على التخصيص
 ايمه اولى وحمل النص بالحكم من بين ما صار له من الجمل وقال بعض
 العلماء من الاشاعرة والمثابرة وابوبكر الدقاق بابل على التخصيص
 بذكر الشئ ونفي الحكم عن ما عداه لانه يلزم الكف في محمدا رسول الله اذ يلزم
 ان لا يكون غير محمدا رسول الله وهو كقولنا يلزم الكذب والكفر في زيد فهو
 اذ يلزم ان لا يكون غير زيد موجودا ويلزم منه نفي وجود الباركي تعالى كما افاده
 في التلويح فان قلت لولا التخصيص لم يفيد التخصيص قلت فاندته
 افيام مقصود الكلام وفهم من اطلاق التخصيص لا يدل على التخصيص
 ولو قدرنا بالعدد وهو الصحيح كما ذكره صاحب الاصل في شرحه
 خلافا لعبد الله النجدي من مشايخنا حيث قال اذا كان المنصوص مقرونا
 بالعدد دل على الحصر مستند لا بقوله صلى الله عليه وسلم حسن
 من القواسم يقتلن فاندل على نفي ما عداه كي لا يلزم ابطال
 العدد والمنصوص عليه واجاب عنه في التقرير بان ذكر العدد
 لبيان ان الحكم ثابت بالنص في العدد كذا كونه غير بعله النص
 فلا يوجب ابطال العدد المنصوص وعلم هذا اذ اذكتنا في العناق وكفى
 عن القصاص والذعر على قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جده من جده
 وهو من جده النكاح والطلاق واليمين لان العناق والعفو نظير
 الطلاق يجامع الاسقاء والندركا ليمين انتهى وهو ما لم يكن
 موصوفا بصفة عاجلة كرقبة وهو الدال على مدلول

مطلق

المطلق بصفة زائدة كرقبة مؤمنة اريد لا يفيد بقاءه عندنا علم
 ان الاطلاق والتقييد لا يخلو اما ان يراد في التثنية والشرط او يراد
 في الحكم وبينك اما ان يتحد الحكم والحادة او يتحد الحكم ويتعدد
 الحادة او بالعكس فصارت الاقسام خمسة ففي الاول وهو ردوا
 في غير الحكم ذهب بعض اصحابنا الى وجوب الجمل واليمين
 امثلا عنهم وانه كانا في حادثة مثاله صدقة الفطر ورد نصا
 في التثنية وهما اريان كل من وعبد وادعوا جرح وعبد مسلمين
 علما بكل منهما من غير حمل فيكون مطلق الرأس سببا والرأس
 المؤمنة سببا فيجب صدقة الفطر بسبب الفجر المؤمن والظاهر
 خلافه للشافعية وفي القسم الثاني وهو ما اذا اتحد الحكم والحادة
 يجب الحمل اتفاقا مثاله صوم صوم بخارج اليمن ورد فيه نصا
 ثلاثة ابار وفراة ابن مسعود فصيا وثلاثة ابار وثلاثة
 وفي الثالث وهو تفرد الحكم والحادة اتفق الحنفية على انشاء
 الحمل والشافعية على وجوب مثاله كفارة جميع القتل والمقعدة
 رقية مؤمنة وسائر الكفارات فان الرقية فيها غير المقعدة بالائمة
 وفي الخامس وهو اتحاد الحكمين وتعدد الحكم خلافا لبعض اصحاب
 الشافعية والفران في النظم ايم الجمع بين كلامين بخلاف العطف
 نحو واقموا الصلوة واتوا الزكاة لا يوجب القرآن في الحكم عننا وقيل
 بعضهم يوجب ذلك فلا يجب الزكاة على الصبي خافقها بالصلوة
 فاسق الجملة الناقصة فان الناقصة توجب المشاركة في الحكم اتفاقا
 كان دخلت الدار فانت طالقة وزيت فانما يتشارك في الحكم
 والحكم ولان الشركة انما وجبت في الناقصة لا في اقسامها اما انهم
 فازا تم المعطوف بنفسه لم يوجب الشركة الا فيما يقتضي اليه كان ذلك
 فانت طالق وعبد لي حر فان غرضه تعليق العتق بالشرط ولم يذكر
 شرطا عاجلة فصارت ناقصة حيث الغرض فليس بالثبوت في الشرط
 وهو ما جعلها الله تعالى شريعة لعباده ايمه طريقة يسلكونها في الدين
 المراد الاحكام المشروعة نوعان احدهما عزيمة من العزم وهو التقيد
 المذكور وهو ما ثبت ابدا باثبات الشارع جعله فاشمل التعريف

الاسماء كلها كما في التلويح وقال في الميزان بعد تقسيم الاحكام الى
 الفرض والواجب والسنة والنفل والمباح والمكروه والمكروه ان
 الفرعية اسم الحكم الاصيل في الشرع على الاقسام التي ذكرناها
 اي ما يستحق عزيمة اربعة اقسام هي من الشرع التي يجب ان لا يترك
 ووجه الحصر ان العزيمة لا تخلو اما ان يكفر جاحده او لا الاول
 الفرض والثاني لا يخلو اما ان يعاقب بتركه او لا الاول الوجوب والثاني
 لا يخلو اما ان يستحق تاركه الملامة او لا الاول في السنة والثاني النفل
 فان قلت يخرج عن هذا الحصر الحرام والمكروه والمباح قلت الحرام
 داخل في الفرض اذ في الوجوب لان الحرام ان ثبت تركه بدليل قطع
 فهو فرض كسائر الفرائض وعلني فهو واجب كترك اللعب بالشطرنج
 والمكروه داخل تحت السنة لانه تركه سنة والمباح داخل تحت
 فرض وهو لغة القطع والتقدير من فرض قطعي واصطلاحاً ما
 اي شيء مشروع ثبت بان يترك قطع اي مقطوع به فخرج خبر الام
 في شبهة فيه فخرجت الآية المأولة والعام المخصوص واعلم ان شبه
 تارة في سياق النفي فبعب التسمية وثوباً ودلالة فلا بد في دليل الفرض
 من قطعها وبيانها فخرج ما اورد على التعويض من ان بعض المباحات ثابت
 بدليل قطعي نحو كلوا واشربوا وكذا بعض المندوبين ونحو افعالوا
 لخبر لان الادب القطعي والاحتياط التاويل عدم احتمالهما في الاثنين ممنوع فان كانا
 بدقتهما منافعاً فهو لنا الاعلى ومثاله الايمان والاركان الاربعة الصلاة والزكاة
 والصوم والحج وحده اي حكم الفرض لزوماً تصدق بالقلب فان حصل
 للاعتقاد اي يجب اعتقاد حقيقته لكونه ثابتاً بمقطوع بغير شك يسكون
 الكافي اي يستلزم الاكفر جاحله اي منكر لزمه سواء انكره قولاً واعتقاداً
 كما في التلويح وعمل بالبدن اي وحكم لزوم عمل المفروض بالبدن فيفتق
 اي ليسب لا النفس تاركه بغير عنده من ادراك او مرضى ونحوهما وفيه
 في التقدير بان يتركه بلا استحقاق والا فهو كافر ووجوب وهو ثابت
 بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والمشهور والكتاب المأول وانما فائدة
 في الاسلام بالمأول لان الغالب الوجبات تثبت بدكا في التقرير وهذا
 القسم اعني الوجوب لم يكن ثابتاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

لا خير

لا خير الواحد الذي مفهومة قطعي ليس بظني في حق من سمع
 من فم النبي صلى الله عليه وسلم ومثاله صدقة الفطر والاضحية
 وتعين الفاقحة فان كلاً منها واجب ثبت بخبر الواحد وهو بدليل فيه
 شبهة وعرف في الخبر الفرض بما قطع يلزمه والوجوب بما ظن
 لزومه - حمله اللزوم عملاً بمنزلة الفرض اي يجب اقامته بالبدن
 كاقامة الفرض للدلائل الدالة على وجوب المتابع الظن ولا يجب
 اعتقاد حقيقته لشبهة بظني حتى لا يكفر جاحده وتاركه ان كان
 متأولاً بان كان لمعنى ادعى اليه اجتهاده كان قال هذا الخبر غريب
 او ضعيف او مستنكر او يخالف الكتاب فلا يضل ولا يفتش
 والا فان كان مستحقاً يضل لان رد خبر الواحد والقياس
 بدعة وان لم يكن متأولاً ولا مستحقاً يفسق لخروجه عن الطرقة
 بترك ما وجب عليه كذا في التلويح ونقله في التقدير عن عامة كتبه
 وفي البرازية قيل قلم الاظفار سنة فقال لا افعل وان كان سنة
 ككفر ثم قال والحاصل انه اذا استخف بسنة او حدث ما حث عليه
 عليه السلام كغرائب فقد علمت ان الاستحقاق بالحدث
 ككفر فكيف قال الاصوليون انه يضل قال شيخنا وقد ظهر لي
 ان معنى الاستحقاق مختلف في الاصوليين به الانظار مع الاستحسان
 ولا شبهة في كون الثاني كفاً في لغة الطريقة وضمة
 اولاً واصطلاحاً الطريقة المسلوكة في الدين التي يربط بها المكلف
 باقامتها من غير افتراض ولا وجوب فخرج النفل لانه لا يربط باقامته
 وخرج الواجب والفرض واعمل هذه القنود اعتماداً على ما ذكر في
 حكمها وهو قوله وحكمها المطالبة باقامتها من غير افتراض **الوجوب**
 والاصح انهم يتركها اي السنة المؤكدة لانها في حكم الوجوب لكن
 الاثم مقول بالتشكيك ففي الوجوب اقوى منه في المؤكدة ونقل
 وهو لغة الزيادة واصطلاحاً ما زاد على العبادات اي الفرائض
 والسنة المشهورة فان قلت الزيادة على الآيات الثلاث في القراءة
 في الصلاة تقع فرضاً مع ان حد النفل صار في علياً قلت لا نسلم
 انها قبل التحقيق تقع فرضاً بل هي نفل ولكنها تنقلت فرضاً بعد

فحققتها لدخولها تحت الأمر وهو قوله فارقا فكان انقلاب النافذة بعد الشروع
 وحمله اثبات فاعله ولا معاقبة على تاركه وكان ينبغي ان يقول ولا معاقبة
 بالثاء اول الامر على تاركه كما قال صاحب التقويم لأنه لا يلزم من نفي العقاب
 نفي الذم او العقاب او يقول ما يشاء على فعله فقط ولا يلزم النفل بالشروع
 فيه حتى يجب المضى فيه ويعاقب على تركه كقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
 وأنا وجب الاتمام للقضاء بالافساد والتطوع مثله أي مثل النفل
 معنى وجها ومباح وهو ما ليس لفعله ثوبا ولا نذر عقاب فمن أراد
 العزيمة كما في التقرير وانما عدد نوعها اربعة باعتبار ما يتعلق به الشئ
 من القرائم وخصه أي والشرع الآخر من الشرع وعكس رخصه وهو
 أي شروعه **مقرر من عشر اسباب** فخرج ما تغير المشروع ابتدأنا
 عزيمة ولهذا كانت الرخصة المجازية غرامة حقيقة حتى كان القطر
 عزيمة في حق المسافر وفي السير أي منع بقاء الأصل مشروعا ليخرج
 المنسوخ بعد كونه قاتل الواهم مع العشرة من الكفار فانه رخصة
 مجاز او الرخصة اربعة انواع نوعان من الحقيقة ونوعان من المجاز الأول
 ما يستباح أي يعامل بمعاملة المباح مع قيام سبب الحرمة وحكمها بالملك
 على الفطر في رمضان رخصته في الإفطار مع قيام دليل العلم وهو وجود
 الشرع قيام حرمة الفطر والثاني ما يستباح مع قيام السبب الموجب
 وتراجع الحكم كفطر المسافر في الرخص في رمضان والأخذ بالعزيمة
 في هذين أو الثالث ما وضع عنان من الأمر والأعلال التي كانت
 عامز قبلنا والرابع ما سقطت عن العباد مع كونه مشروعا في الجملة كقصر
 الصلاة في السفر وادهم ترك القصر لأن الساقط عن العباد هو الأصل
 في محل السفر مع كونه الأوامر مشروعا في غير السفر فالأوامر رخصة
 والقصر عزيمة وعامتهم يطلقون على القصر رخصة إسقاط بعضهم
 وبعضهم أطلق عليها العزيمة وحكي في غاية البيان اختلاف المشايخ
 في كون القصر عزيمة أو رخصة ونعقبه في فتح القدير بأنه غلط لأن
 من قال رخصة عن رخصة الإطلاق إسقاط وهو العزيمة وتسميتها
 رخصة مجاز في الجمع من القصر عزيمة لا رخصة فصل
 منهم فن الأصول يجب ضبطه وعلمه والأحكام المشروعة

المباح

بالأمر والنهي

بالأمر والنهي يعني والأحكام المنهي عنها بأقسامها من الموقف والطلب
 ونحوهما والنهي عن الأمور الشرعية والخسنة ونحوهما السبب أي
 المحرم لأنه هو الذي له السبب المراد بها تلك الشرعية مجازا لا
 الأسباب الحقيقية التي لا يضاف إليها وجود الأحكام بسبب وجوب
 الأيمان أي بسبب الوجوب المحرمي التصديق والاقرار بوجوده تعالى
 ووجدانيته وبما ترصفاته حدوث العالم أي كونه ما سوى الله تعالى
 من الجواهر والأعراض مسبوق بالعدم الذي هو أي كونه ما العالم
 على وجود الصانع لأن حدوثه يقتضي محدثا ولا بد أن يكون
 واجبا لذاته على ما عرف في موضعه وأعلم أنه لا حقيقة أن وجوب الأيمان
 بإيمان الله تعالى لأنه سبب في سبب ظاهر يسيرا على العباد وقطعات
 للمعاندين ومعنى سببه حدوث العالم أنه لوجوب الأيمان
 الذي هو فعل العبد للوجود الصانع أو وحدانيته **وسبب الصلاة**
 أي وجوبها الوقت لأضافتها لله والأضافة تقتضي الاختصاص
 وأقوى وجوهه بالسببية والزكاة أي وسبب وجوب الزكاة
 ما **مقرر من** وهو المنصبات المعنى الثاني تحقيقا وتقديرا القائل
 عن الحاجة الأصلية والحول شرط لوجوب الأداء **الصوم أي**
 وسبب وجوب الصوم أيام رمضان يعني أن كل يوم سبب لصومه
 بمعنى أنه الجزاء الأول الذي لا يتجزأ من الصوم سبب لصومه ذلك اليوم
 وزكاة الفطر أي وسبب زكاة الفطر من غنونه أي بقوم مكفا
وبلى عليه والمراد بمؤنة مؤنة كاملة وبلى عليه ولا تارة فخرجت
 لأنه لا يؤمنها في الداء ولا يلبى عليها في غير النكاح **والحج أي** وسبب
 بحسب الله تعالى لأضافته إليه في قوله تعالى والله على الناس حجة البتة
 وأما الوقت الأستطاعة فشرط العيش أي وسبب العيش **ج**
المؤنة أي مؤنة مؤنة أي تحقيقا وتقديرا أي تحقيقا في العيش تحقيقا للحاج
 وتقديرا في الزايج بالتمكين من الزراعة بدل الأضافة فيقال عشر الأجر
 وخراج الأرض لكن العشر مؤنة فيها معنى العبادة لأنه صرفت
 إلى الفقراء ولم يخرج النعمان قبل الخراج لعدم تمام السبب والخراج
 عقوبة فيها معنى المؤنة ولهذا البشادة الكافر وأعلم أن النماء لله

ما يتعلق

النقد يرى انما ينفذ في الخارج الموقوف واما خارج المقاسمة فكما العشر
لا بد فيه من حقيقة الخارج والظاهر اي وسبب وجوب الطهارة
المشكلة لاضافتها اليها وسقوطها بسقوطها وثبوتها بشروطها غير
لا تحجب الاعمال الحديثة وسبب بشرعته الحامل لا توقف بقاء العالم اليوم
القيامه على الوجه الاكمل علميا شرعا فان قيل المبقاء متعلق بها
فكانت هي سببا للمبقاء فكيف يكون سببا احب بان وجودها متعلق
وتعلق البقاء بسبب مشروعيتها كذا في التقرير وسبب الكفار ان
دار بين الخطر والاياحة بان يكون باحما من وجهه كالقتل الخطا فانه
صاح ما عدا عدم التعمد محظورا باعذار عدم الثبوت بخلاف القتل
العمد فانه محظور محض فلا يصلح سببا للكفارة وسبب دفن غير
اليمين والاصح انه الحث وكذا لا يجوز التعجيل قتله عندنا ولا علم
ان ما ذكر من الاسباب طريقة مشايخنا المتأخرين واما المتقدمون
فقالوا بسبب وجوب العبادة نعم الله علينا شكرها قال شيخنا ولا فائدة
لان المتقدمين ازيدوا اسباب الحقيقة والمتأخرين الظاهرية من التوبة
وغيره فلا وجه لترجيح ابن الهمام في التحريم مذهب المتقدمين انتهى
باب بيان اقسام السنة شرعا في بيان الاصل
الثاني من الاصول الاربعة للاحكام السنة لغة الطريقة للعبادة
واصطلاحا هو الذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قول او فعل او
التعريف غير ما يخرج من التفسير وسنة الصحابة وغير ما تفرعت عليه
القراء واصطلاحا انها الذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والطريقة
اصحابه ويعني التقرير كونه صلى الله عليه وسلم عنه امر بعينه من مسلم
وغيره بالسنة دون الحديث ولكن لا يختصا صهما بالقول وهو مشترك في
الكتاب في الاقسام المتقدمة من الخاص واخوانه والظاهر واخوانه وقا
والحقيقة واخوانها والعبارة واخوانها ومن القسم الشامل لكل النصا
ثمانين قسما باعتبار لكان بيانها في الكتاب بيان فيها فلا يحتاج لاعادتها
وتختص السنة الحقيقة انصافا بقليلها السنا ومتعلقات ذلك فلا بد
وتبين وجه اي طرف انصافا لثلاثة اقسام اربعة بالاستقراء منها المتأخر
وهو لغة للتابع وهو الكامل لعدم الشبهة واضطلاحا الذي رواه

لا يخص

الاحاديث في عدم اي لا بد من تحت الضبط وهذا السن مشروط
بل الشرط الكثرة خلافا لغير الاسلام ومتابعيه فان الحاج او اهل البيت
الحامع لو اخبروا عن واقعة منعتهم عن اقامة الصلاة ولو حصل العلم
بغيرهم وتكون محضون كذا في التقرير وهو الحق كما في التحريم على
كل من القولين لا يشرط في التواتر عدل معين خلافا لليعقوب كما
في التلويح لا يتوهم عادة تواترهم اي تواترهم على الكثرة
فيه وهذا بشرط يتفق عليه حتى لو اخبر جمع غير محصورين
بما يجوز تواترهم على المذهب فيه لغرض من الغرض لا يكون متواتر
ولشرط انصاف ان يكونوا في الطرفين والوسط مستورين
في الكثرة وان يكونوا عالين بما اخبروا على استند الى الحسن سمعا
او غيره حتى لو اتفق اهل بلد على مسألة عقلية لم يحصل لنا اليقين
حتى يقوم البرهان واعلم انهم جعلوا مودة القضية الخبر معان
السنة مشتملة على غير من الامر والنهي والفعل وانها تنقل بالطريق
المذكورة احاط في التلويح بان المتصف حقيقة المتواتر وغيره
الخبر ومعنى انصاف الامر والنهي بيان الاخبار بكونه كلام النبي
صلى الله عليه وسلم متواترا انتهى واقول ومعنى انصاف الفعل ان
الاخبار بكونه فعلا النبي صلى الله عليه وسلم متواترا وهو الذي في انصاف
بناشئة صورة لكونه اتحادا في الاصل لا معنى لان الامة قد تلقته
بالقبول والتشريع اي وهو الذي انتشر في القرن الثاني والثالث
من الاحاد اي في القرن الاول وهو قرن الصحابة وفي التقرير والغير
للاستمرار في القرن الثاني والثالث لا القرون التي بعدها فان عامة
اخبار الاحاد اشتهرت في هذه القرون ولا يسمى مشهورا حتى لا يجر
الزيادة بها على الكتاب كغير الفاتحة انتهى وموجبه علم الطائفة
وهو دون اليقين وفوق اصل الظن وموجب المتواتر اليقين وهو
اصل الظن كما يوجب له الحسن وخبر الواحد وهو الذي في اتصاله
بناشئة صورة ومعنى وعرف عالم يبلغ حد الشهادة وحاله انه
يوجب العمل ولا يوجب العلم وترك المصنف سهوا الا انه يعظم كسبه
وعليه مدار معظم الاحكام المنقطعة اي الحديث المنقطع عن

عند الجمهور

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو القسم الثاني من الأقسام الأربعة
 الخفيفة بالقبول من غير تدبر في ظاهر أي ظاهر انقطاعه يعني
 انه منقطع في الصورة الظاهرية وباطن أي باطن انقطاعه يعني
 ان لسته القابل منقطع في باطن الأمر وان اتصلت في ظاهره
 انقطاعه هو منقطع في بطنه السنين وهو انقطع الاستاد وهو طريق
 كما المنة بان سقطت الوسيلة بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقول عالم سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كذا أو ما يراه فعلة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا أو فعل بين يديه كذا أو نحو ذلك من المراسل على أربعة أوجه
 ما لا يملكه إلا هو من جهة الجمهور الأصوليين من طائفة صحيحة
 متباعدة ثبت معها صاحب فلان عرف بالتحديد في الاحتياط
 منه أشهر في الأصح وقال ابن المستبينة
 المنابر من الضميمة وصاحب فلان أقام ليس إلا ذلك ولذا صح
 نفيه عن الواحد اتفاقا اذ يقال ليس صحابيا بل قد واصل من ساعته
 قال في التحرير ويبنى عليه بثبوت عدالة غيره فلا يحتاج إلى
 التزكية أو محتاج وبما المذهب جرى الحنفية ولا اختصاص الضميمة
 بحكم الألف جعل الخلاف في تحرير الاصطلاح ولا مشاحة فيه
 وعند أكثر أهل الحديث وبعض الأصوليين من لقي النبي صلى الله عليه وسلم
 مسلما وملكه على إسلامه أو ارتد وعادة في حياته ورجحه في النقص وكذا
 ما سمع من التحرير وهو أي من مرسى الصحابي في قول الأئمة
 للأجاء على عدالتهم فلم يضر لجهل الشافعية من الأسناد فان ثبتت
 الضميمة ظاهرا من التمام عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ابن
 يعلم من ذلك ما يخبرهم أنهم لم يسمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وان بينهم وبينه رجلا والثاني ما ارسله أهل القات الثاني
 وهم التابعون والثالث كما في أحده وهم تابعوا التابعين وهو أي
 من مرسى من ذكره عند الحنفية ومالك وأحمد لثبوت عدالة
 بمديث خير القرون الذي استدل به لقبول مرسى الصحابي
 وعند الشافعية ان تقوى باسناد أو ادخال مع اختلاف الشيوخ قول

صحيحة

أو قول صحابي أو أكثر العلماء واعلم انه لا يرسل الا عن ثقة قبله لا ولا الثالث
 لا ولا الرابع الا عن ثقة قبله في كل واحد من القرن الثاني والثالث
 رتبة عن الأئمة لأن عدلة القبول في القرون الثلاثة العدد
 والضبط منهم واحد أو أحد القبول عن ابن أبي ليلى في القرن الثالث
 زمان الفسق والاذب فلا بد من البيان الآن بروى الثقات من جهة
 كادروا ومنه فقبله مثل ان سال فحمد ابن الحسن وأمثاله وعنه
 الرازي لا يقبل الا اذا اشتهر انه لا يروي الا عن عدل ثقة وهو ما
 اختار شمس الأئمة قال شيخنا والذي يظهر من جميع قول الأئمة
 لأن الكلام في العدل والضابط والراعي ما ارسله من وجه ومنه
 من جهة أخرى مثل حديث لا تكاح الابوي رواه شعبه وسفيان
 من جهة أخرى عن البردة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه أحمد بن محمد
 ابن يوسف مستند عن البردة عن أبيه عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم في قوله في قوله عن ثقتي قبله من وعنه المحققين
 من غيرهم ايضا لأن المرسى سكت عن حلق الراوي والمستند ناطق
 والتساكت لا يعارض الناطق والباطن انقطاعه على وجهين أحدهما
 المنقطع لنقصه في الأقل في النقصان في العقل كغير المغتوم وكسبي
 أو الضبط كغير المعتل خلقه أو مساحمة أو جازاة في العدالة كغير
 الفاسق وكسور أو في الإسلام كغير المتدبر وهذا النوع غير مقبول
 وأما ان العدالة هي رجحان جهة الدين والعقد على طريق الهوى
 والشهوة بعدم اقتراف الكبائر والأضرار على الصغار والضبط
 هو سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه ثم الشبان عليه
 الخبر ادائه والثاني المنقطع باللفظ معارض مقدم عليه بأخالف
 الكتاب حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فانه خالف لعموم قوله
 ثقافوا وما يتيسر من القرآن أو خالف السنة المشهورة وهو حديث
 ان صلى الله عليه وسلم فضا لشاهد وعين فانه خالف للحديث المشهور
 وهو البينة على المدعي واليمين على من انكر فانه حصر البينة على المدعي
 وحنس اليمين على المنكر فلا يجوز لليمينين الشاهد واليمين على المدعي
 بخلاف الواحد أو خالف الحادثة المشهورة حديث ان صلى الله عليه وسلم

حنس

كان يجهر باسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فانه لما شذ مع مشيخه من الحادثة
لم يعمل به او اعرض عنه الصدور الاول نحو حديث الطلاق بالرجال
والعلة بالنساء فانهم لما اختلفوا ولم يرجعوا اليه دل على انه سهو وصح
وهذا النوع ايضا منقطع مردود كالذي لا انقطاع فيه لنقص الدلائل
والثالث من الاقسام الاربعة ما يجل جلاله اي جعل الشاء
خبر الواحد فيه اي في ذلك المثل وقصر في التوضيح للمحل بالحادثة
بجانبه بلا شرط عدد في حقوق الله تعالى وهي العبادات والعقوبات
كالواجبات والمردود فان الصحابة رضي الله عنهم عملوا باخبار
الاحاد ونحو عائشة رضي الله عنها في النكاح الختانين ولا زواج
الصدق بزوج في رواية العدل ثبت به الحد ودون ولا يلتفت في
احتمال المكذب فيه كما ثبت بالبينة ولا يلتفت في احتمال الكذب
فيها ولا ثبت بالقياس مع الادلة القطعية على كونه حجة لانها لا تقتضي
بالجنايات ولا مدخل للزنا في اثبات المقدار فاما حقوق العباد فان كانت
ما فيه لزوم محض كالبيع والافلاك والمرسالة والنكاح والطلاق والعتاق
فانه شرط فيها في خبر الواحد جميع ما يشترط في الشهادة الا في موضع
لا يطلع عليه الرجال فان العبد والذكور فليس بشرط فيه كالبكر
وعيوب النساء وان كانت في الامور فيه كالوكالات والمضاربات والاراء
والرسالات والهدايا والشركات فانها ثبتت بخبر الواحد بشرط التمييز
دون العدة التي حتى اذا اخبر صبي او كافران فلا نأوكله فوقع في قلبه صدق
يجوز له ان يشتغل بالنصر فبنا على خبره ويجوز الرد وان كانت مما فيه
الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر العبد اشتراط احد شرط
الشهادة العدد او العدة عند الله عند الله حنفية وعند مالك التمييز فقط وهذا
المحمد فصولنا اما اذا كان وكلا او سولا بان قال رطنتك كتحير فلانا بالعدل
او الجوارسلات الى فلا فائدة لتبلغ عنى هذا الخبر كفى التمييز لان عيان الرسول
والوكيل كعيان الموكل او المثل والرابع من الاقسام الخمسة بالسنن
في بيان نفس الخبر وهو كفاية التبرير بحمل الدلالة على مطابقة الخارج واما علة
مها فليس مدلول ولا محتمل لا فطن انما يجوز العقل لوله غير واقع
والانشا حمله لادلالة لها على مطابقة خارج ولا حكم فيه اي اذ ذلك

انها واقعة

انها واقعة او لا انتهى فاذا عرفت هذا ظهر لك ان تقسيمه للاقسام الاربعة
ليس باعتبار الوضع انما هو لدليل خارجي وهو اربعة اقسام قسم
الصدق لاحاطة العلم بصدق الخبر بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم
لمن سمعه منه لانه ثبت بالدليل القاطع عصمته وحمله اعتقاد
اي وهو باعتقاده صدق قادر الاثبات لقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه
وامنهاكم عنه فانتهوا قسم محتمل الكذب قالوا كدعوى فرعون
البرهانية قال الشارح ليس هذا اما نحن فيه واقول بل مما نحن فيه
لانه تقسيم للخبر من حيث هو ومعنى كونه من اقسام الستة ومختصا
بها اي بالنسبة الى الكتاب لاستحالة فيه فليست اياه اي وهو ب
اعتقاده صدق في خبره اي الصدق والكذب كخبر الفاسق بمحتمل
الصدق باعتبار دينه وعقله والكذب باعتبار فسقه وحمله التهمة
الاستواء الطرفين وقد قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او تقبلوا منه
لا توفيق في خبره في ما لا الزام اصلا قسم تريح احد احد وهو
صدقه كخبر العدل المستقيم بشرائط الروايد وحكمه وجوب تعيان المتكلم
تقام في القسم الثالث دون وجوب احقة بصدق ولما لا يخرط
طرف السماع وهو انه تقرأ على الحديث او يقرأ المحدث عليك او يقرأ بحضرته
وانت تسمع وهذا اعز منه والرخصة الاجابة وهي ان يقول المحدث
لغيري اجزلك ان تروي هذا الكتاب او جميع مستوعا في او مقروا في
او خوذ لك ما في التلوين وطرف الحفظ والعزيمة فيه حفظ المروي
من وقت السماع الوقت الاداء والرخصة فيه الاعتماد على الكتاب
المروي خطه او خط غيره وفي التوضيح واما الخاتمة فقد كانت رخصة
انقلبت عزيمة في هذا الزمان صيانة للعلم وطرف الاداء والعزيمة فيه
او يودي الذي سمعه بالحفظ وتعمده والرخصة ان يورد به بمعناه وقت
منه بعض علمائنا والمعتمد التفضل وهو ان كان الحديث محتملا لاختلاف
غيره يجوز نقله بالمعنى للعالم باللغة وان كان ظاهرا محتملا لغيره عام محتمل
للمخصوص وحقيقة محتمل المجاز يجوز للجهل فقط وما كان مشكوكا او محتملا
او متشابها او من جوامع الكلم فلا يجوز اصلا والله تعالى اعلم
واذا وقع التعارض وهو لغة التماثل واصطلاحا تقابل الخبر على السبق

لا من رد لأحدهما في حكمين متضادين بشرط اتحاد المحل والوقت فلا تعارض
 بين القوي والضعيف كالنض والقياس لعدم التساوي ولا بين ما يوجب
 فقه عدل وفقيه غير عدل لمزية الأول بوصف ولا بين ما يقتضي حل
 المنكوحة وحرمة أمها لعدم اتحاد المحل ولا بين ما يقتضي حل المنكوحة قبل
 الحيض والحرمة عند عدم اتحاد المحل في أي من نظر الجهد لأن التعارض
 بينهما حقيقة غير واقع لأن دليل الجهد ثبوت الله عن ذلك علوا كبيرا
 أي حكم وقوع التعارض بين الأثنين المصير إلى الجوع إلى الستة أن وجدت
 لأنهما لما تساقطا لا مشاء العمل بأحدهما لعدم الأولوية بصارحهما
 بعدهما من جهة وهي الستة مثاله قوله تعالى فافروا ما تبشر من القرآن فإنه واجب
 نعموه القراءة على المقتدي وقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له بتقوى
 وهو ما إذا تلاها ورد في الصلاة عند عامة أهل التفسير فصار إلى الستة
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان له أمام فقرأه الإمام له قراءة وإمامها
 قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب لأنه محتمل في نفسه بخلاف
 أن يكمن المراد في الفضيلة كذا في التفسير فتأمل وفي فتح القدر أن قوله صلى
 الله عليه وسلم من كان له أمام فقرأه الإمام له قراءة إذا صح وحين يخص
 عموم الآية والحدود على طريقة الخصم مطلقا فنخرج المقتدي وعلى طريقنا
 يخص أيضا لأنها عام خص منه البعض وهو المدرس في الركوع إجماعا فإن
 تخصيصها بعلم بالمقتدي بالحديث المذكور وكذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم
 فكبر ثم اقرأ ما تبشر معك من القرآن على غير حاله الاقتداء بما بين الأدلة التي
 وهو حسن جدا أو بين الستين أي وحكم وقوع التعارض بين الستين
 المصير إلى أقوال الصحابة أن وجدت أو القياس أن لم توجد أقوال الصحابة
 أو وجد وتعارض قولان لهما ومثاله ما روى الثعالب عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم
 صلى صلاة الكسوف كما تصلون بركعة وسجودين مع ما روى عائشة رضي الله
 عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بركعتين وأربع سجودات
 فيصير إلى القياس وهو اعتبار صلاة الكسوف بسائر الصلوات بين
 القياسين أي وحكم التعارض إذا وقع بين قياسين أن ما يوجب
 أحدهما عمل به والا يوجب العمل به فيكون أحدهما على الآخر فعمل
 المجهول بما يشاء إذ ليس بعد القياس دليل يوجب إليه ولا يجوز العمل

بما يشاء

بما يشاء الحال الذي هو ليس له دليل بشهادة قلبه يعني تجري وبما يشاء
 عمل إليه قلبه لأن لقلبه نور يدرك به الحق وأعلم أنه عند العجز عن
 التصير إلى دليل أصلا يجب العمل بالأصل وهو بقاء ما كان عليه
 كما في سائر الجواهر لما تعارضت فيه الدلائل قلنا بقاء ما كان عليه
 وظاهره يدل أنه فلا يطرأ ما كان يحسب ولا يحسن ما كان ظاهرا ويجب
 ضم التيمم إليه وإذا كان في أحد الخبرين زيادة لم تكن في الآخر وأما زيادة
 بالثبوت للزيادة مثل روى من مسعود إذا اختلف المصارعان والصلوة
 قائمة فالتفاوت إذا روى لم يذكر في الصلاة قائمة فاختار بالثبوت
 للزيادة فلا يجوز بالتخالف إلا عند قيام الصلاة وإن اختلف المرز
 والمسئلة بما جعل الخبر كالحديث وعمل بهما لأن الظاهر أنه صلى
 الله عليه وسلم قال في وقتين فيجب العمل بهما بحسب الأماكن عملا بال
 المطلق لا العمل على المتقدم في حكمين عنه نأخذ مثل ما روى أنه صلى الله
 عليه وسلم من سبغ يده في ماء لم يقبض فقلنا لا يجوز بيع الطعوم قبل القبض
 ولا بيع سائر المنقولات قبل القبض فصير هذا الفصل من
 المباحث المشتركة بين الكتاب والستة كالعالم والخاص ونحوهما
 لأن قد ذكرهما وأخرهما أقساما بأما السلف وهذه التي ذكرها
 من الكتاب والستة بأقسامها فاحتمل البيان أي الكشف عن تغيير
 وبيان ضرورة وبيان تبدل فلهذا قال ويكون البيان للثبوت
 وهو يؤكد الكلام بما يقطع احتمال الجواز والمضمر مثال الأول ولأن
 طرأ بغير تحاشية فانه يحمل الجواز وهو أن يراد بالطائر البرد الأسرع
 فقوله بمحاشية قاطع لذلك الاحتمال ومثال الثاني كلهم في نسج
 الملائكة كلهم أجمعون فانه تأكيد مانع من التخصيص ببعض
 التقرير أن هذه الآية تصلح مثالا لهما لأن كلهم قطع احتمال
 الخصوص وأجمعون قطع احتمال الجواز بكونه متفرقا ويصير
 موصولا وموصولا أي مترخيا فيكون ترخيا في وقت الحاجة لا الفاعل هو
 تعلق بتكليف مضيقا لتفسير أي ويكون البيان للتفسير وهو بيان ما فيه
 خفا وهو بيان محل قوله تعالى اقرأ الصلاة وأنو النكوة فانه يحمل الحقيقة
 البيان بالستة والمشتك مخوقوله تعالى والمطافئ يترخص

بالتفسير

ثلاثة قرين في الفرض مشترك بين الظاهر والمخبر لطفه البيان بقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة ثلثان وعدتها حضانة وذكر في الكشف مثال المشكل وهو ما إذا اقرب بدهام وفي البلد نقود مختلفة كان مشكلا فإذا قال عتيت به نقدا كذا زال الاشتكا فصار مقتضا هذا القسم أيضا يصح موصولا وفصلا خلافا لبعض المتكلمين والمخالفين لهم ان المقصود الأصلي من الخطاب بحجاب العارية يكون بالفهم والفهم انما يصلح بحالها ولو جوزنا خبر كسان لا يفي التكليف ولنا ان الخطاب بالجل قبل البيان فبنيته الأثر انما يعتقار الحقيقة في الحال لأن العمل لا يجب قبل البيان وتكون السان للتغير وهو ما بين معنى الكلام مع تغير وهو التعلق بالشروط كما انت طاعت ان دخلت الدار والاستثناء تحقوله على الأمانة اما ان لا يتغير فلا بد بطل الأبقاء وصيرع مما في الشرط فأبطل الميراث الكلام في حق الماية اما ان لا يتغير فلا بد بطل الأبقاء وصيرع مما في الشرط فأبطل الكلام في حق الماية في الاستثناء ولكنه بيان مجاز حيث انبى ان حلف لا ينطبق وان عليه تسعماية لا الفاوة في التقرير ان شرط على المن أو تاخر عنه جائز بخلاف الاستثناء فان تقديره على المستثنى منه في الأثبات لا يجوز حتى لو قال اعتقت الأسا لما احل من عبيدي لا يصح ويعتق جميع العبيد وفي التقييد حتى لو قال ما اعتقت الأسا لما احل من عبيدي حتى يعتق ما لم يعد من الاخلال بالمعنى انتهى ويصح بيان التغير موصولا فقط بجماع الفقهاء وعن ابن عباس انه يصح وتكرار بالوصل فخصلا ان لا يعد في العرف منفصلا حتى لا يضر قطعه بتفسير أو سعال أو اخذ في ونحوها واعلم ان الاستثناء نكاح باللفظ بعد الثناء عندنا واذا بقيت جملة عاطفة صرف إلى الأخر لظهور ذلك في قوله تعالى فاجلدهم الآية الأخيرة اسمية لا تعلق بالحكم ولا بالحدود وقبلها فعلية انشائية بها الحكم للحدود الا غير ذلك مما ذكر في المطرلة وتخصيص العام ابتداء مثل هذا القسم يصح موصولا فقط حتى في بانه قصر العام على بعض افراده بالمستقبل للتصل حقيقة أو حكما للجل بالنارخ وللضرورة اي ويكون البيان للضرورة لأن البيان بالنطق وهذا بالسكون وهو ما في كون في حكم المنطوق لقوله تعالى وثلاثة فلا بد

صدر الكلام او جب الشريعة المطلقة من جهة ان الميراث اضيف اليها من غير بيان نصيب كل منهما في تخصيص الأمر بالثلث حارسا للكرامات يستحق الباقي ضرورة وقسم ثلث بدلالة حال المتكلم كسكونه في الشرب عند امره بانه وقسم ثلث ضرورة دفع الضرر عن الناس كسكون المولدين عبيد يبيع ويشترى فيجعل اذنا في الخارج دفع الضرر عن معامل العبد وقسم ثلث ضرورة دفع طول الكلال فيما يدر استعماله له عما يشتره جعل العطف بيان ان المائدة من جنس المعطوف وللشد يد أو يدون البيان للشد يد وهو النسخ وقد اختلفوا فيه لغة فقبل النسخ التبدل وهو الازالة وهو ان يزول شيء ويخلفه غير يقال نسخت الشمس الظل وقيل معناه النقل وهو تحويل الشيء من مكان الى مكان او من حالة الى حالة مع بقاءه في نفسه ومنه نسخت الكتاب ثم قيل انه مشترك في حقيقة في الازالة فقط وقيل بعكسه والاولى كل افي التفرير وهو اصطلاحا ان يدلك على خلاف حكم شرعي متراجح وهذا في حق الشرع وان كان النسخ في حق الشارع عيانا لملة الحكم او بيانا لملة الحكم المطلق أمر لا يتأخر بالنسبة إلى الشارع والمراد بالحكم هو الحاصل بالخطاب المتعلق بالمكلف تعلق التخيير بعد ما لم يتعلق بالحكم وتعلقه القديمان وهو احتراز عن بيان مقتضى النسخ بحد واحد بالمطلق عن حكم مقتضى بتأيد أو نقيض فانه لا يصلح نسخته كذا في التفرير والحاصل ان النسخ له جهة خبرية تليق بالنسبة إلى الشارع وجهة التبدل والفرع بالنسبة إلى الشارع وجوب التمكن من الفعل وهو ان يمضي بعد وصول الأمر إلى المكلف يسع الفعل المأمور ومحل حكمه محتمل الوجود والعدم في نفسه فلو لم يحتمل كونه مشروعا لكان كفر وأن لا يكون مشروعا كما لا يخفى لايمان ولا يجري فيه النسخ والقياس يصلح ناسخا للكتاب ولستة والأجاء لأن شرط التعدي إلى الفرع لا يضر فيه الاتفاق الصمانية علم ترك الرأي بالنص ولو اجماعا وهذا اذا كان مقتضيا اذا كان المعنى مقطوعا به بان كان منصوحا عليه جاز النسخ به أيضا وكما لا يكون القياس ناسخا لا يكون منسوخا لأن ناسخه ظنيان او قطعي اراجح عليه أولا لما صلي ناسخا في ناسخه لأن شرط العمل بالقياس وازال شرطه فلا حكم له فلا رفع ولا نسخ الكل من التفرير وأطلق في عدم

من عقد القلب والتمكن

كونه ناسخا فشملة نسخته قياسا اخر كما في القدر **وكذا الاجماع عند جمهور**
 اهل البيت لا يصح ناسخا في التلوين والجمهور على انه لا ينسخ ولا ينسخه لان
 لا يكون الا عند دليل شرعي ولا ينسخه منه وثبت بعد النبي صلى الله عليه وآله
 ولا ظهور لا يستلزم اجماعهم او على الخط مع لزوم كونه على خلاف النص وهو
 منعقد انتهى فان قيل المولفة قلوبهم سقط نصيبهم بالاجماع فمن القديق
 رضي الله تعالى عنه قلنا لا ينسخ بالاجماع بل سقط تسقوط سببه او من التزاع
 المحرر انهاء علته المعلومة فليس ينسخا واورده عليه في الغناء بالكتاب
 في النسخ لا يحتاج الى اعادة كالنقل والاصطلاح في الطوفان فتقارها لا يستلزم
 انتهاؤه وعند فخر الاسلام نسخ الاجماع بالاجماع جائز **ويجوز نسخ كل**
من كتب وصية نص عليه لانه موضع الخلاف بيننا وبين الشافعي
 واما نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة فتتفق عليه فقال نسخ
 السنة بالكتاب التوجه الى بيت المقدس فعله صلى الله عليه وسلم سبعة
 عشر شهرا بالمدينة ثم نسخ بقوله تعالى قوله وجهك شطر المسجد الحرام
 ونسخ الكتاب بالسنة حديث لا وصية لوارث نسخ الوصية للوارثين
 والاقرين وهو وان كان خبرا واحدا لكن الامة تلقته بالقبول فالنسخ
 بالتواتر ونسخ الكتاب بالكتاب اية عدة الحول بالاشهر والمال بالثقل
 ونسخ السنة بالسنة فللاد نسخ الخبر بالتواتر بمثله نحو كنت
 نهيكم عن زيارة القبور الا فزروها وعن لحوم الاضاحي ان تحكوا
 فوق ثلاثة ايام فاسكوا ما بده الله ونسخ الاحاد بالتواتر اولى بالجواز
 واما عكسه فنسخ الجمهور لانه لا يقع ومعه فلا يطله **ونسخ علم وتلاوة جميعا**
 لعشر صفات تحرم والمراد من الكتاب الحديث ليس من الوحي الملوحي
 يكون منسوخ التلاوة فلا يجري النسخ فيه الا في الحكم والمراد بالحكم هنا ما
 يتعلق بمعنى الكتاب لا بطله **ونسخ حديث** اما التلاوة مع نفاذ الحكم فكالمش
 والشجة اذا زلتا فاجروهما البتة فكلام من الله وقراه ابن مسعود
 في كفاية اليمين فثلاثة ايام متتابعات واما الحكم مع بقاء التلاوة فكقوله
 تعالى فاسكوا في البيوت والوصية للوارثين والاقرين وسورة الكافرون

فان

فان قلت النسخ رفع حكم شرعي والتلاوة ليست حكما شرعيا قلت
 المراد نسخ الاحكام المتعلقة بها كالا عجاز وجواز الصلاة وحرمة
 الحنب والحائض واعلم انه يجوز النسخ بالنقل وبلا تبدل **ونسخ**
وصف الحكم اي مع بقاء اصله وهذا بيان للنوع الرابع وذلك
كالزيادة اي على النص وهذه النسخ عندنا لان الاطلاق معني
 منصوده حكم معلوم وهذه الجواز مما ينطلق عليه الاسم وان لم يتصل
 على القيد وحكم القيد للجواز بما اشتمل على القيد ويستلزم عدم الجواز بدونه
 فتبوت الحكم احدهما يوجب انتفاء حكم الاخر في التخرج بانهم ان
 ارادوا ان القيد يستلزم عدم الجواز بدون القيد بحسب دلالة اللفظ
 فهو قول بمفهوم المخالفة وان ارادوا بحسب عدم الاصل فهو لا يكون حكما
فصل في ما ينسخ بالسنن افعال النبي صلى الله عليه وسلم اي
 الاختيارية الصالحة للاقتداء لان المراد بيان الاقتداء به صلى الله
 عليه وسلم فيها فخرج ما عرف انه كان سهوا كالسليم على راس ركعتي
 العصر وطبعا كالاكل والشرب والقيام او مخصوصا به كوجوب التمسك
 والضمي وكالزيادة على الاربع وغير ذلك وهي تبعا لمخبر الاسلام اربعة
 مباح ومستحب وواجب وفرض لان الملائمة بها بالنسبة اليها
 قد ثبت لبعض افعاله صلى الله عليه وسلم بالظني فتحقق الواجب بالنسبة
 اليها وسائر الاصوليين جعلوها ثلاثة ادراجا للواجب في الفرض لان
 الدلائل كلها قطعية في حقه صلى الله عليه وسلم **وقد اختلف العلماء**
رضي الله عنهم فيها فقيل يجب التوقف حتى يعلم انه صلى الله عليه وسلم
 على اي وجه فعله وقيل يجب اتباعه صلى الله عليه وسلم ما لم يتم دليل المنع
 وقيل غير ذلك **وسمي** عندنا ان كل ما عظم وقوعه منها اي من
 الافعال على وجه اي صفة من وجوب ونحوه **يفتدى به** اي وقع

شرعا

اي يقتدى به في اتباعه على تلك الصفة حتى يقوم دليل المنصوص
ولا فرق بين ان يكون في العبادات او في المعاملات عند الجمهور
لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون الى فعله صلى الله عليه وسلم
اقتداء واحتجاجا وما لا يعلم على اي صفة فعله فباح اي يعتقد
فيه الاباحه لتبنيها فيكون لنا اتباعه الى ان يقوم دليل النفع والصحيح
عندنا خلافا لبعض ان شرع من قبلنا للزمنا لقوله تعالى ثم اورثنا الكتاب
الكتاب الذين اصطفينا لايه والارث يكون يصير ملكا للوارث
مخصوصا به والحديث لو كان موسى حيا لما وسعنا الاتباعي لكن لما بقي
الاعتماد على كتبهم للتحريف قلنا انما يلزم اذا قص الله ورسوله من غير
انكار فيعمل على انه شريعة لرسولنا صلى الله عليه وسلم فبقوله اذا قص الله
ورسوله لان ما قص علينا من اهل الكتاب او من المسلمين من كتبهم لا
يجب اتباعه وتقليد الصحابي وهو اتباعه في قوله او فعله معتقدا
للتحقيقة من غير تأمل في الدليل واجب يترك به اي بقول الصحابي
او مذهبه في غير ما ثبت فيه الخلاف بينهم القياس اي قياس التابعين
ومن بعدهم لان مذهب الصحابي اما ما كان او مقتضا ليس بحجة على
صحابي اخر اتفاقا كما في التقرير وفي التوسع محل الخلاف في الصحابي المجتهد
هل يكون حجة على مجتهد غير صحابي لم يظهر له دليل من كتاب او سنة انتفا
لا يقال تقليد المجتهد مثله تمتنع لانا نقول ليس الصحابي كغيره لانه
يقوى فيه احتمال السماع فلو انتفى فاصابته ببركة الصحبة وثباتها
الاحوال المشتركة للمنصوص والحال التي تتغير باعتبارها بخلاف غيره
وا احتمال الخطا لا يوجب المنع كالقياس فصار كالدليل الرابع وقال اللخمي
يجب فيما لا يدرك بالقياس واليه ما لا القاضي ابو زيد وقال النافذ
لا يولد احد منهم مطلقا واليه ذهب الاشاعرة والمعتزلة لانه يجمع تقليد
المجتهد

المجتهد والجواب ما قدمناه ويجوز تقليد التابع الذي ظهرت فتواه
في زمن الصحابة كالحسن البصري وسعيد بن المسيب وشريح القاضي
والشعبي والنخعي ومسروق وعلقه لانه لما زعمهم في الفتوى صار مثلم
بتسليمهم فوجب تقليد ومترك القياس كالصحابي على الصحيح هو اختياره
الا سلام علماء برواية النوادر خلافا لشمس الأئمة علماء بظاهر الرواية فان
لم تظهر فتواه قاتل ولم يزعمهم في الراي كان مثل سائر الأئمة الفتوى لا يصح
تقليد اتفاقا وتعبير المص بالجواز مما لا ينبغي لانه لا يلزم وجوب
التقليد الذي هو علم المسئلة والله تعالى اعلم **باب الاجماع**
هو لغة الغرم يقال اجمع على كذا اي عزم اي اتفقوا والفرق ان الاول
يتصور من الواحد دون الثاني قال جمهور العلماء رضي الله عنهم اجمع
هذه الامة وهو اتفاق المجتهد من امة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر
على حكم حجة موجبة للعمل هذا اخلاف ما في الاصل لانه قال وحكم في
الاصل ان يثبت المراد به شرعا على سبيل التيقن وقوله في الاصل اخر
عابا بالعارض ويأتي في مراتبه وقال الخوارزمي والنظام من المعتزلة و
اكثر الرافض لا يكون حجة وهي غريبة وخصصة فالفرقة التكلم والعمل
من الكل بما يوجب الاتفاق على الحكم وسكون الباقيين على بعد بلوغه و
انتشاره ومضي مدة التأمل وهي ثلاثة ايام او مجلس العلم وانما كان خصمه
لانه جعل اجماعا ضرورة في نسبتهم الى الفتوى والتقصير في امر الدين فلو ساكت
عن الحق في موضع الحاجة شيطان اخرس وحاشاه عن امة محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم وقال الشافعي ان هذه النوع ليس اجماعا ولا حجة واعلم **الاجماع**
لا بدله في كل حادثة من سنة اما خبر واحد كاجماعهم على حرمة الجذام
بيع الطعام قبل قبضه بحديث لا تبيعوا الطعام قبل القبض واما قياسا
كاجماعهم على جريان الربا في الارزاق اجماعهم على حرمة الجذام بقوله

حرمت عليكم امها قلم والاجماع على خواجه الحمام واقع على دليل غير
ان لم ينقل البناء استقنا بالاجماع عنه واعلى رتبته باعتبار الجعير
اجماع الصحابة رضي الله عنهم اجمعين نصرا او عملا من اكل الا
الفرض عليه عصرهم ونقل البناء متواترا وكان قطعي الدلائل حتى
يلفر جاحد وان نقل احاد كان كخبر الواحد ودونه الاجماع الذي
ثبت بنقل البعض وسلوك الباقي وهذا لا يلزم جاحد وان
كان بمنزلة الدلالة القطعية بمنزلة العام من النصوص لذاتي التلويح
ثم اجماع من بعدهم من اصل كل عصر على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم
وهذا كاخبر المشهور بفضائل جاحد حكمه ولا يكفر بمنزلة الاجماع
السلوكي من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ثم اجماعهم اي الذي
بعد الصحابة على قول سبقهم فيه مخالف والله يوجب العمل بمنزلة
الاحاد من الاخبار ويكون مقدما على القياس ومنه الاجماع
الذي ثبت ثم رجع واحد منهم لانه مختلف فيه ايضا كما في التلويح
واختلاف الامة على احوال اي في حكمه اجماع على ان ما عداها اي
تعارضها باطل فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول اخر مثاله مقامه
الحمد او محبة الاخوة فلا يجوز القول بحرماته وقيل قائله بعد
منا يخنا هذا اي الاختلاف على اقوال اجماع على بطلان ما عداها
في الصحابة خاصة والصحيح عدم الاختصاص وقيدنا الاختلاف
بكونه في حكم مسألة لانهم لو اجماعوا على دليل او تاويل فالجمهور على انه يجوز
احداث غيرها وهو المختار باب القياس لما فرغ من الاصول
الثلاثة شرع في الرابع وهو القياس وهو لغة التقدير يقال قس النقل
بالنقل اي قدر به واصطلاحها ابانه مثل حكم احد المعلومين بمثل
علمه في الاخر بالا بانه دون الاثبات لان القياس مظهر لا مثبت بل

المثبت

المثبت ظاهر ادليل الاصل وحقيقته هو الله تعالى ومثل حكم لانه لو قال
حكم لزم القول بان يقال لا وصاف ولان المعنى الشخصي لا يقوم بتجليل
وحكم احد المعلومين يشمل الموجود والمعدوم كقياس عدم العقل بسبب
الجنون على عدم العقل بسبب الصغر في سقوط الخطاب بعملة الفجر عن
فهمه وشرطه اي شرط القياس ان لا يكون اي الاصل المقيس عليه وهو
عند الجمهور محل حكم النصوص كالبر في قياس الارز والفرع محل المشبه
وعند البعض الدليل الدال على الحكم في المقيس عليه وقيل هو الحكم في المقيس
عليه والفرع هو الحكم الثابت فيه بالقياس وفي الشك الاسبب قول الجمهور
في الاصل وقول من فسر الفرع بالحكم **تخصر** بضم تاء ونص اخر اي لا يكون
المقيس عليه متفردا بحكم بسبب نص اخر دال على الاختصاص كقول شهاب
خزيمة وحك فانه حكم الفرد شهداته به من بين سائر الشهادات المشروطة
بالعدد فلا يقاس عليه غيره لان القياس حينئذ يبطل لهذا الاختصاص
وان لا يكون الاصل اي المقيس عليه معد ولا به العدول هو المبدأ عن الطرفين
فهو من اللازم فلهذا اعداه بالباء ولا يبعد ان يجعل من العدل وهو الصرف
فيكون متعديا من القياس كقياس الصوم مع الاكل والشرب ناسيا فلا يقاس
عليه غيره لتعذره حينئذ واما اجماع الناصب فلم يحق به دلالة لاقياسا وان
يتعدي الحكم فلا يجوز التعليل عندنا بالعلة القاصفة على النصوص عليه و
اعتراض هنا بان تعدي الحكم وهو انتقاله من محل الى اخر محال لانه عرض لا يعبر
الا انتقاله وبان تعدي حكم القياس فلا يجوز ان يكون شرطه واجيب
عن الاول بان المراد من تعدي الحكم تعدي مثل حكم الاصل في الفروع مجازا
وعن الثاني بان المراد تصور وقوعه شرطا لله لا لنفسه ولا بعد في ان يكون
تصور وقوعه متفردا ووجوده متاخرا **الشرعي** فلا يجري القياس
في اللغة ولا في العقلية من الصفات والافعال ولا في الحيان كافي

التلويح **الثابت** لا المنسوخ للمعلم بعدم اعتبار الجامع بالنص اي
 بغير القياس فشمع الكتاب والسنة والاجماع لاستلزامه قياسين
 وهو فاسد لان الجامع اذا اتحد فيهما كالذرة على السهم بعلمه الكليل
 ثم هو على البر فلا فائدة في الوسط لا مكان قياسهما على البر واختلف كعلما
 الجذام على الرق في انه يفسخ به النكاح بجامع انه عيب فيمنع بان
 الرق مفوت للاستمتاع كالجب وهذا ليس في الفرع المقصود بالاثبات
 بعينه اي من غير تغيير بان لا يغير في الفرع حكم الاصل من اطلاقه
 او تغييره او غير ذلك لانه حينئذ لا يكون الثابت في الفرع مثل الثابت
 في الاصل فلا يصح القياس **الى فرعه** هو نظيره اي نظير الاصل في العلة
 والحكم اذ لو لم يكن كذلك لكان الحكم في الفرع بالروي من غير الحاق باصل
 وهو باطل ولا نص فيه اي في الفرع لانه ان كان فيه نص فان وافقه
 القياس فلا فائدة وان خالفه كان باطلا واعتراض بان وجود النص لا ينافي
 صحة القياس ولذا لم يشترطه مشايخ سمرقند قال في التلويح والاستدلال
 به قصد الى مقاصد الادلة في مسألة واحدة بالنص والاجماع والقياس
 وفي التحرير بان حقيقتها ان شرط اثبات الحكم بالعلة لا بشرط تحققها علة لان
 ورود النص لا يبطل شهادة العلة انتهى فتأمل **فانه ينفي حكم النص في**
 الاصل بعد التعليق على ما كان قبله فلا يصح شرطية التملك في طعام الكفاة
 قياسا على الكسوة لانها تغير حكم قوله تعالى فلتأت به اطعام عشرة مساكين
 وكذا السلم الحال قياسا على الرجل يخالف قوله صلى الله عليه وسلم الى اجل معلوم
 كذا في التوضيح واعلم ان جملة ما ذكره النص من شروط القياس تسعة باعتبار
 ان الشرطية الثالثة تتضمن ستة اربعة واحد والتحقق ان جميع الشروط
 المذكورة للقياس راجعة الى شرط واحد مركب من امرين وهو التعدية من
 غير تغيير وبلانه ان التعدية عبارة عن اعتبار وجود مثل حكم الاصل او
 في

في الفرع بمثل علة والمراد من التغيير اعم من ان يكون في حكم النص او في مناط الحكم
 او في الفرع وعلى هذا خرج العلة القصيرة والقياس اللغوي وما كان مخصوصا
 بنص اخر فان التعليق في ذلك يفضي الى تغيير حكم النص وخرج ما كان معه ولله
 عن القياس فان التعليق فيه بغيره الى كونه قياسا وخرج ما لم يكن الفرع نظيره
 لان تعليقه لتغيير لمناط الحكم كما في الناصب مع الخاطي فان مناط الحكم في الناصب علم
 قصد الاضاد مضادا الى صاحب الحق وبالتعليق يتغير ذلك وخرج ما كان فيه
 نص لان التعليق ان كان موافقا للنص فلا تعدية لان وجود الحكم في النص حصة
 في الفرع لا باعتبار وجود العلة وان كان مخالفا فيه تغيير حكم النص في الفرع
 وخرج ما كان فيه نص لان التعليق ان كان موافقا للنص فلا تعدية لان وجود
 الحكم في النص حينئذ في الفرع لا باعتبار وجود العلة وان كان مخالفا فيه تغيير
 حكم النص في الفرع وخرج ما لا يبقى حكم النص بعد التعليق على ما كان قبله فان
 ذلك تغيير كما في التقرير قال شيخنا وهو تعدد بر حسن يجب حفظه ولكن المشايخ
 قصدوا الارشاد وانياس الاذهان بتكرار شروط القياس **وركنه** لما فرغ من
 بيان شروط القياس شرع في بيان ركنه ما اي وصفه **جعل علما** اي علامة سواه
 به لان الوجوب في الحقيقة هو الله تعالى والعلل امارات على الاحكام في حقه
 تعالى فكان ذلك معرفا للحكم وهو معنى العلم ثم هو علم على الحكم في الفرع عند مشايخ
 العراق والقاضي ابى زيد والشيوخ وما تبعهم والحكم في النصوص عليه ثابت
 بالنص لا بالعلة وعند مشايخ سمرقند وجمهور الاصوليين انه علم عليه في كل موضع
 وجد فيه فيكون الحكم ثابتا به في الاصل والفرع كذا في التقرير واعلم ان المراد
 بالشيوخ عندنا في الاسلام وشمس الائمة ما اي من الاوصاف التي اشتمل عليها
 النص اما بصيغته كاشتمال نص النهي عن بيع الابق على العجز عن التسليم لان
 ذلك المعنى لما كان مستتبعا من النص لا بد ان يكون ثابتا بصيغة او ضرورة
 اقتضائه وان لالم يكن متعلقا بالنص ولا يمكن جعله علما على حكمه **وجعل الفرع**

نظير له اي للنص اي المنصوص عليه في حكمه اي حكم النص من الجواز
الفساد والحل والحرم وهذا احتراز عن العلة القاصرة بوجوه ذلك
الوصف فيه اي في الفرع واعلم ان هذا صريح في ان العلة ركن
واما التقدير به طلب حكم وفيه اشارة الى ان القياس هو التعليل اليك
تبين العلة لثبت الحكم في الفرع وهذا يحتمل وجهين احدهما ان
يراد بالركن نفس ما هيته الشيء على ما اشار اليه في الميزان من ان ركن
القياس هو الوصف الصالح الموثر وما سواه مما يتوقف عليه اثبات
حكم الشرط اركان وثانيهما وهو الاظهر ان يراد بالركن جزء الشيء على ما ذهب
اليه بعض المحققين من ان اركان القياس اربعة الاصل والفرع وحكم
الاصل والوصف الجامع واما حكم الفرع فثمره القياس لتوقفه عليه كذا
في التلويح واعلم ان دلالة الوصف علة صلاحه اي ملائمة للعلل
المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف وعدالة لظهور
تأثير ذلك في عين ذلك الحكم او في جنسه كتعليلنا ولاية تكاح الصغار
بالصغر فانه ملائم لتعليله صلى الله عليه وسلم لسقوط نجاسة الهرة بالطوف
فانه منشا للضرورة وهي تعد رضون الاواني والصغر في اثبات الولاية
في المال وقد يتصور معارضة الحجج التي ذكرناها فيخلص فيها ببيان عدم
وجود ركن المعارضة او شرطها لعدم معادلة المعارض كما في الظاهر والنص
على ما تقدم وكما لو عارض حديث البينة على من ادعى واليمين على من انكر
بحديث القضاة بشا هـ ويمن فنقول هذا حديث صحيح مشهور فلا يعادله
هذا لانه خبر واحد ولم يستكمل شروط الصحة او اختلاف الحكم بان يكون احدهما
حكم الدنيا والاخر حكم الاخرة كما بينا في سورة البقرة على حكم
الاخرة والتي في المائدة على حكم الدنيا فلا كفارة في الفوس لا غير منقولة
او اختلاف الحال بحمل احدهما على حال والاخر على اخر كقراءة التحفيف والتشديد

في

في قوله تعالى حتى يظهرن بحمل التحفيف على الانقطاع لاكثر الحميم
والشديد على ما دون ذلك او اختلاف الزمان صرحا كما بينا في العدة قوله
تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نزلت بعد قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشر اقال ابن مسعود من شاء الا عنه نزلت سورة النساء العصر بعد
اربعة اشهر وعشر او دلالة كافي في تعارض الحاضر والمبعض نحو ما روي انه
صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب وروى انه اقر اكله فيجعل الحاضر
مناظرا لتعليله لتغير الامر لا صلي ولا يبرح بكثرة الرواة ولا بالذكورة ولا
بالحرية واختلف في تعارض مثبت والثاني فعند الكرخي يقدم المتيقن
وعند عيسى بن ابيان يتعارضان ان كان الثاني اعتمد ليل اقدم وان كان
بني على الظاهر فالمثبت مقدم وان وقع التعارض بين قياسين فالثبوت
بقوة اثر الوصف كالاستحسان في معارضة القياس وقوة ثبات الوصف
على الحكم الذي يشهد الوصف بشيئته كقولنا في صوم رمضان انه متعين
فلا يجب تعيينه اولى من قول غيرنا انه صوم فرض فيجب تعيينه فوصف
الفرضية قاصر على الصوم ووصف موثر في عدم وجوب التعيين على الاطلاق
فليكون اثبت وبكثرة اصول الوصف كقولنا في مسح الرأس انه مسح فلا يسن
تكراره ك مسح الخف والتميم ومسح الجبيرة وهذا اولى من قولهم انه ركن فيسن
تكراره كالنفل ولعدم الحكم عند عدم الوصف ووجوده عند وجوده كاتقا
في المثال السابق واذا تعارض ضربا توجه فالرجحان بما هو في الذات اولى
بالاعتبار من الرجحان بما هو في الحال كابن ابن اخ وبنت بنت اخ الاول
راجع بالذات والذكورة من الاخر بالحال وهو القرب من الميت فصل
لما فرغ من القياس شرع في القاييس وهو المجتهد ولم يعرف الاجتهاد تبع
لاصل شهرته وهو لغة استفراغ الوسع في امر ولا يستعمل الا فيما فيه كلفة

فيقال اجتهده في حل الرعا ولا يقال اجتهده بقبينة واصطلاحا استغراغ
الفقيه الوسع في طلب الظن بشئ من الاحكام الشرعية والفقيه
اسم فاعل من فقه الرجل بالضم اذا صار الفقه سجية له والاستغراغ
قد يكون من الفقيه وقد يكون من غيره فبقيد الفقيه خرج استغراغ
غير الفقيه واستغراغ الفقيه قد يتعلق بالوسع وقد يتعلق بغير
الوسع من احوال النفس وغيرها فقيد الوسع خرج استغراغ الفقيه
غير الوسع واستغراغ الفقيه الوسع قد يكون لطلب ظن وقد يكون
لطلب علم فقيد الظن احتراز عن القطع والشرعية احتراز عن العقلية
والحسية وبشيئ عن الاستغراق فانه ليس كل مجتهد محيط بالاحكام
كلها بالفعل وفي الاستغراق اشارة الى خروج اجتهاد المقصر في اجتهاده
مع امكان الزيادة عليه فانه لا يعد في اصطلاح الاصوليين اجتهاد
كذا في شرح الاصل لمولانا اكمل الدين رحمه الله تعالى **وشرط الاجتهاد**
اي شرط المجتهد في الاجتهاد الذي يخرج المرء عن وجوده من العوام
يدخل في احد العلماء ويلزمه العمل باجتهاده ويجزم عليه تعليل غيره
ان يحوي اي يجمع المجتهد علم الكتاب اي ما يتعلق بالاحكام منه
وذلك مقدار خمسمائة آية بمعانيه اي معانيه لغة وشرعية اما
لغة فان يعرف معاني المفردات والمركبات وخواصها في الافادة
فينتقل الى اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان اللهم الا ان يعرف ذلك
بحسب السليقة اي الطبع واما سبعة فان يعرف المعاني المولدة في الاحكام
يعرف في قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط ان المار بالماء فانه لا يمسح
وان علة الحكم خروج الخجاسة عن بدن الانسان الحي **ووجوه**
اي اقسامه من الاشارة والعبارة والدلالة والافتضاء ووجوه معانيه
كالخاص والعام وغيرها ولا يخفى في ان هذا مغاير لمعاني المعاني والمعتبر

هو العلم بموافقتها بحيث يتمكن من الرجوع اليها عند طلب الحكم لا الحكم عن ظهر
قلب كما في التلويح وعلم السنة اي قدر ما يتعلق بالاحكام منها بان يعرف
صفتها بمعانيه لغة وشرعية وبقاياه من الحاضر والعام وغيرها بطريقها
اي مع طرق وصولها اليها من تواتر وشهر او احاد ومن ذلك معرفة
حال الرواة والمخرج والتعديل ووجوه القياس اي وان يعرف طريق
القياس بشرائطه اي مع شرائطه ليعتد من الاستنباط الصحيح وكان
الاولى ذكر الاجماع ايضا اذ لابد من معرفته ومعرفة موافقه ليدل على
في اجتهاده **وحكمه** اي حكم الاجتهاد الاصابة بغالب الراي اي غلبته
الظن في الحكم مع اضرار الخطا فلا يجوز الاجتهاد في المعطيات ولا ما يجب
فيه الاعتقاد الجازم من اصول الدين فان الحق فيه واحد بالاجماع و
المخطي فيها كاذب فان خالف ملة الاسلام كاليهودي والنصراني والافاقم والحق
في المائل الفقيه واحد **الضابط** المجتهد فيها مخطي ويصيب عند اقل
اصاب فله اجران وان اخطأ فله اجر واحد بالحدوث وعند المعرفة الحق
فيها مقعد وكل مجتهد فيها مصيب واعلم انه يقال في الاصول مذهبنا
حق ومذهب الخصم باطل وفي الفروع مذهبنا حق يحتمل الخطا ومذهب
الخصم خطأ يحتمل الصواب كذا في شرح الاصل لمولانا اكمل الدين رحمه
الله تعالى **فصل** فيه قسمان الاول في بيان الاحكام والثاني
في بيان ما يتعلق بالاحكام من العلل والاسباب والشروط فلهذا اقال
والاحكام اي المحكوم بها **المشروعة** في الدين بمقتضاها التي ثبتت بهذه
البراهين الكتاب والسنة والاجماع والقياس **اربعة اقسام** كما ستري
لكنهم تركوا قسما خامسا وهو ما اجتمع فيه على السواء قال في التقرير لانه
اذا كان كذلك كان حق العبد راجعا لاجتماعه اليه فصار كانه عائدا
الى القسم الاخير وفي التلويح ولم يوجد قسم اخر اجتماعا عليه على التلويح

في اعتبار الشرع وهي حقوق الله تعالى خالصة وهو ما يتعلق به النفع
العام من غير اختصاص بأحد فينسب الى الله تعالى تعظيم خطره وشمول
نفعه والافبا اعتبار التخليق الكل سواء في اعتبار الاضافة الى الله تعالى
ولله ما في السموات وما في الارض وباعتبار التضرع والافتعاض
عن الكل ومعنى حق العبد ما يتعلق به مصلحة خالصة كحرمته
مال الغير كذا في النكاح والنواحيث ثمانية الايمان وبقية الفرائض والقنات
المحضة كحد الزنا والشرب والعقوبات القاصحة كحرمان الميهن بالقتل
قصر لانه مالي وهو قاصر بالغبنة الهدنية والمقوق الدائرة بين العباد
والعقوبة كاللغارات تنادي بالصوم ووجبت جوار على فعل محذور
وعبادة فيها معنى المونة كصدقة الفطر تجب على الانسان بسبب راس
غيره ومونة فيها معنى العبادة كالعشر يصرف لحفظ الارض والمعارف
الزكاة ومونة فيها معنى العقوبة كالخراج يتعلق بالارض ويصرف
لحفظها وبسبب الزراعة يشغل عن الاجتهاد وهو قائم بنفسه اي
ثابت بذاته من غير ان يتعلق بدمية العبد ومن غير ان يكون له
سبب مقصور ويجب على العبد ادائه كحسب الغنائم وحقوق العباد
خالصة كملك المبيع والتمن وملك الكساح والدية وبدل المتلفات
والمغصوبات ونحو ذلك وما اجتمع فيه اي اجتمع فيه حق الله
وحق العبد وحق الله غالب كحد القذف من حيث انه شرع لصيانة
عرض العبد ولدفع العار عن المقدوف كان حقه ومن حيث انه زاجر
شرع لادخل العالم عن الفاد كان حقه تعالى ولذا سمي حقا فلما تعارضت
فيه الادلة تعارضت فيه الاحكام فمن حيث انه حق الله تعالى لا يباح
القذف باياهه ويستوفيه الامام دون المقدوف ولا يتقلب ما لا غنى
سقوطه وينصف بالرق ولا يحلف القاذف ولا يؤخذ منه كفيلا لان

يثبت